منهج التوفيق بين معاني القراءات المتواترة: ثمرته وإمكان تطبيقه
«رؤية علمية»

د. الجيلي علي أحمد بلال[1]

(قدم للنشر في ٠١/ ٠٩/ ١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ٢٦/ ١١/ ١٤٤٢هـ)

المستخلص: عنوان البحث: هو منهج التوفيق بين معاني القراءات المتواترة: ثمرتُه وإمكان تطبيقه (رؤية علمية)، **وموضوعه**: القراءات المتواترة التي اختلفت معانيها، وكيفية التوفيق بينها. **وغرضه**: الوصول إلىٰ منهج يعالج معاني ما اختلفت قراءته، ويبيِّن ثمرته، بعيداً عن منهج الترجيح والتوهين والإنكار. وسلك البحث المنهج الوصفي، باختيار كلمات محددة - كنماذج - لأنواع مختلفة من أنواع اختلاف القراءات المتواترة، حاول من خلالها الوقوف علىٰ الحكمة من اختلافها؛ حيث إنّ اختلاف معنىٰ القراءتين - دون أن يُضاد أحدهما الآخر - يُعتبر دليلاً علىٰ إعجاز القرآن: إذ أغنىٰ اختلافُ القراءتين عن نزول آية بالمعنىٰ الذي تحمله كل قراءة، وهو ما يُمكن أن يُسمىٰ: الإعجاز في الإيجاز. وباتّباع منهج التوفيق بين معاني القراءتين المتواترتين من تلك النماذج المُنتقاة، انكشف بعضٌ من أسرار اختلافها، وبان به فائدة ذلك. وقد توصل البحث إلىٰ أنّ اختلاف القراءات لم يؤدِّ إلىٰ تناقض قطّ؛ وأنّ ما اختلف معناه أفاد معنىً زائداً مراداً لله تعالىٰ، وأنّ الوصول لذلك المعنىٰ كان بتغيير طفيف في بعض الكلمات أو الحروف؛ فكان ذلك من دلائل إعجاز القرآن. وأوصىٰ البحث أن يسلك الباحثون منهج التوفيق بين معاني القراءات؛ فهو المنهج العلمي السليم، الذي يمكِّننا من استخلاص معاني القراءات وتبيان ثمرتها، ويكون ظهيراً لمنهج النقل الذي أحكمه سلفُنا الصالح.

الكلمات المفتاحية: منهج، التوفيق، اختلاف، معاني، القراءات.

***

(١) أستاذ القراءات المشارك وعميد كلية القرآن الكريم بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، بالسودان.

البريد الإلكتروني: aljeelib@gmail.com

A Method of Reconciling the Meanings of the Successive Readings of the Quran: its value and its applicability (A Scientific Perspective)

Dr. Aljaili Ali Ahmed Bilal

(Received 13/04/2021; accepted 06/07/2021)

Abstract: Research title: A Method of Reconciling the Meanings of the Successive Readings of the Quran: Its value and Its applicability (A Scientific Perspective).

Research Topic: The Successive Readings of the Quran Whose Meanings differed, and the Method of Reconciling these Meanings.

Research Purpose: To establish a moderate method to show the difference in the meanings of the various readings of the Quran.

The research followed a selective descriptive method, by choosing specific words – as examples – for several types of the different successive readings of the Quran, trying to find out the rationale behind their difference.

The difference in meaning of two readings – without contradicting one another – is considered as an evidence of the miracle of the Quran, because the difference in the two readings in one verse, obviates the revelation of a new verse in the sense that each reading carries, which can be called: the miracle in brevity.

By following the method of reconciling the meanings of the two Quranic readings of those selected verses, some of the secrets of their difference were revealed, and their benefit became clear.

The research has found that the difference in the readings of the Quran doesn't lead to contradiction; nevertheless, it has resulted in adding an extra meaning wanted by Allah Almighty, and that meaning was reached by a slight change in some words and letters, and that is one of the signs of the miracle of the Quran.

The research recommended that the researchers adopt the method of reconciling the meanings of the readings, as it is a correct scientific method, that enables us to extract the meanings of the readings of the Quran and to show their wonder, and to support the method of transfer developed by our righteous predecessors.

Key words: Method, Reconciling, Differences, Meaning, Quran Readings.

❋ ❋ ❋

مقدمة البحث

الحمد لله، أنزل كتابه بحروف متنوعة، ألبسها حُلل البيان، وأودعها أروع الحِكَم والأمثال والأحكام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، جعل كتابه القرآن معجزة خالدة متجددة في كل زمان، وأشهد أنّ سيدنا محمداً عبد الله ورسوله، بلّغ عن ربه كلامه، كما نزل به جبريل الأمين تامـًا بلا نقصان.

اللهم صلِّ وسلّم وبارك عليه وعلىٰ آله وصحبه الكرام، الذين حملوا راية القرآن، ونقلوه كما سمعوه بكل ضبط وإتقان، وعلىٰ من تبعهم من الأئمة الأعلام، الذين تحملوا عبء الدعوة والبيان، وعلىٰ من سار علىٰ نهجهم وسلك طريقهم إلىٰ يوم القيام.

أمّا بعد، فهذا بحث **بعنوان**: منهج التوفيق بين معاني القراءات المتواترة: ثمرتُه وإمكان تطبيقه (رؤية علمية).

*** موضوع البحث:**

النظر في القراءات المتواترة التي اختلفت معانيها – ولا يمكن أن تجتمع في شيء واحد، أو ظاهر معانيها الاختلاف أو التضاد – بمنهج التوفيق بينها، دون ترجيح أو توهين أو إنكار لبعضها؛ بغية الوصول لحكمة اختلافها وثمرته.

*** أهمية البحث:**

– به يبين جهود السلف في ضبط القراءات وبيان معانيها.

– به يُدفع ما يوهم التعارض بين القراءات المتواترة.

– به ينكشف وجهٌ من وجوه الإعجاز؛ إذ أغنىٰ تنوّع القراءات عن نزول آيات تحمل تلك المعاني المرادة، وهو غاية الإيجاز.

– به تظهر ثمرة الاختلاف بين القراءات.

*** مشكلة البحث:**

حين ننظر في كتب توجيه القراءات والاحتجاج لها وبعض كتب التفسير والعربية، نجد مؤلّفيها – وهم أئمة كبار – يفاضلون بين معاني القراءات، فيرجحون بعضها ويضعّفون بعضها، وربما أنكروا قراءةً صحيحة متواترة، أخذناها عن شيوخنا، وقرأنا بها، وهنا تبرز الأسئلة التالية:

– ما سبب ترجيح السلف لبعض القراءات المتواترة التي اختلفت معانيها؟

– ما المنهج السليم في توجيه ما اختلف من معاني القراءات المتواترة؟

– كيف يُمكن دفع ظاهر التعارض بين معاني القراءات المتواترة؟

– ما وجه اختلاف معنىٰ القراءتين وثمرته؟

– ما الدليل العملي علىٰ إمكانية انتهاج منهج التوفيق بين معاني القراءات؟

– ما ضوابط منهج التوفيق بين معاني القراءات؟

*** أسباب اختيار الموضوع:**

– الرغبة في الوصول إلىٰ منهج يبرز معاني القراءات المتواترة، وما بها من إعجاز بعيداً عن مناهج الترجيح الموهمة للتعارض.

– الدفاع عن القراءات المتواترة التي تختلف معانيها.

– دعوة العلماء لتكثيف الجهود لاتّباع منهج التوفيق بين معاني القراءات.

*** أهداف البحث:**

– بيان جهود السلف في ضبط القراءات، وبيان معانيها.

– كشف سبب ترجيح السلف لبعض القراءات المتواترة وتوهينها أو إنكارها.

– شرح مفهوم منهج التوفيق بين القراءات.

– إثبات إمكان تحقق منهج التوفيق بين معاني القراءات المتواترة، مهما اختلفت معانيها أو تعددت أنواعها.

- إظهار ثمرة اختلاف معاني القراءات.

- الاجتهاد في تحديد ضوابط منهج التوفيق بين القراءات.

*** منهج البحث:**

سلك البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بانتقاء كلمات اختلفت قراءاتها، ولها أثر في معانيها، من نماذج مختلفة من أنواع القراءات العشر المتواترة، وذلك وَفْقًا للخطوات التالية:

١ - التعريف بجهود السلف في ضبط القراءات وكشف معانيها، وسبب ترجيحهم وتضعيفهم.

٢ - بيان مفهوم منهج التوفيق بين القراءات التي اختلفت معانيها.

٣- بيان أنواع اختلاف القراءات، التي كانت سببًا لاختلاف المعاني.

٤ - اختيار نماذج لأنواع مختلفة من القراءات العشر المتواترة: اختلف بعضها بالحذف والإثبات، وبعضها بالإبدال، وبعضها بتبدل صيغته، وبعضها بالتقديم والتأخير، وفيها:

- يدرس ما ذكره علماء توجيه القراءات والمفسرون، وما رجّحوا به، مع بيان كيفية الجمع بين معانيها المختلفة، باتّباع منهج التوفيق.

- يُكشف عن ثمرة الاختلاف بين القراءتين في كل نموذج مختار منها.

٥ - اقتراح ضوابط لمنهج التوفيق بين معاني القراءات.

*** الدراسات السابقة:**

وجدت ثلاثة بحوث تقارب موضوع هذا البحث:

الأول: التفضيل بين القراءات المتواترة، لشادي بن أحمد الملحم[1]. وقد بيّن فيه: أسباب التفضيل بين القراءات وآراء العلماء فيه وأدلتهم، ورجّح عدم التفضيل، وهو يعالج جزئية من

(١) مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة قطر، المجلد (٣٥)، العدد (١)، ربيع ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، (ص٢٠٣- ٢٤٤).

بحثي، وقد استفدت منه فيها، إلا أنّه خلا عن التطرق لمنهج التوفيق بين معاني القراءات المختلفات.

والثاني: الاختلاف في القراءات وأثره في اتساع المعاني، لإياد سالم السامرائي[1]. تحدث عن اتساع المعاني عند تعدد القراءات، وبيّن أنّ من مقاصد اختلاف القراءات تكثير المعاني، ودعمه بخمسة أمثلة فقط: ثلاثة منها لنوع واحد من أنواع اختلاف القراءات، وهو الاختلاف بالإبدال، واثنان منها لنوع آخر، وهو الاختلاف بالتثقيل والتخفيف، وهو يعضد ما أدعو إليه في هذا البحث، من ضرورة انتهاج منهج التوفيق، ويمتاز هذا البحث عنه بتنوّع الأمثلة، التي شملت نوذجاً لكل نوع من أنواع القراءات التي اختلفت معانيها؛ ليكون ذلك أدلّ علىٰ إمكانية انتهاج منهج التوفيق.

والثالث: أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة، للدكتور عماد عادل أبو مغلي[2]، وهو يهدف إلىٰ جمع الأسباب التي دفعت بعض العلماء للمفاضلة بين القراءات القرآنية، وتطرق خلالها إلىٰ كيفية التعامل مع الآيات التي تحمل أكثر من وجه، ووجدت معالجته جيّدة تعضد ما ذهبت إليه من ضرورة التوفيق بين معاني القراءات، إلا أنّه اقتصر علىٰ أمثلة محدودة، بخلاف هذا البحث، الذي غطّىٰ معظم أنواع اختلاف القراءات.

كما حصلت علىٰ أسماء موضوعات أخرىٰ، تُوحي عناوينها بأن لها علاقة ببحثي، ولكنّي لم أتمكن من الوصول إليها[3]، وهي: اتساع الدلالات في تعدد القراءات لمحمود مهنا وعيسىٰ

---

(١) بحث عرضه صاحبه في ملتقىٰ أهل التفسير، (رابطه: vb.tafsir.net)، بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٥م.

(٢) أستاذ مساعد، قسم الشريعة، كلية الآداب، جامعة الإسراء عمان، الأردن. والبحث منشور بمجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، فلسطين، مجلد (٢)، عدد (٣٠)، ٢٠١٣م. http//journals.qou.edu/index.php/jrresstydy/article/view/948

(٣) أفادني بها أحد المحكَّمين في البحث، وحاولت إنزالها من شبكة المعلومات الدولية، فلم أتمكن.

إبراهيم، والجمع بين المعاني في القراءات القرآنية وأثره في تفسير سورة آل عمران دراسة تحليلية لإسراء حسن جمال، وأسباب الاعتراض علىٰ القراءات القرآنية عرض ونقد لابتهاج راضي.

*** خطة البحث:**

اشتمل البحث علىٰ مقدمة، وتمهيد عن جهود السلف في نقل القراءات وضبط أسانيدها، وعلىٰ خمسة مباحث:

- **المبحث الأول**: جهود السلف في توجيه القراءات ووجه الترجيح.
- **المبحث الثاني**: مفهوم منهج التوفيق بين معاني القراءات.
- **المبحث الثالث**: أنواع الاختلاف بين القراءات العشر المتواترة.
- **المبحث الرابع**: نماذج تطبيقية لمنهج التوفيق بين معاني القراءات، وقد شملت أنواعاً متنوعة من اختلاف القراءات، كالآتي:
  - نموذج لما اختلف بالحذف والإثبات.
  - نموذج لما اختلف بالتثقيل والتخفيف.
  - نماذج لما اختلف بالإبدال، وهي أنواع.
  - نموذج لما اختلفت صيغتُه.
  - نموذج لما اختلف بالتقديم والتأخير.

  وفي كل نموذج منها يُكشف عن ثمرة الاختلاف بين القراءتين.
- **المبحث الخامس**: ضوابط مقترحة لمنهج التوفيق بين معاني القراءات.

وخُتم البحث بملخص بأهم نتائجه وتوصياته، ثم ذُكر في ذيله مصادر توثيقه ومراجعُه.

***

تمهيد

جهود السلف في نقل القراءات وضبط أسانيدها

اهتمّ السلف ﷺ بالقرآن الكريم اهتماماً عظيماً، يشهد بذلك كل باحث ينظر بعين الإنصاف، ويكفي ما توصل إليه المفكر الفرنسي موريس بوكاي في كتابه: دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة؛ حيث انتهىٰ إلىٰ سلامة النص القرآني من أي تحريف أو تبديل أو تغيير، مع إثباته التحريف في التوراة والإنجيل(١).

ولا غرابة في ذلك، فالنصّ القرآني حفَّته العناية الإلهية منذ تنزله، حيث تكفل الله تعالىٰ بحفظه، ولم يكِل حفظه إلينا، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن مظاهر هذه العناية الإلهية: أنّ جبريل ﷺ كان يعارض النبي ﷺ القرآن في كل رمضان مرة، حتىٰ إذا كان العام الذي قُبض فيه عارضه مرتين. «عن فاطمة ﷺ: أسرّ إليّ النبي ﷺ: أنّ جبريل يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي»(٢).

ومن مظاهر العناية الإلهية - كذلك - أن ألهم هذه الأمة العناية بهذا الكتاب العزيز، وجبلهم علىٰ الحرص علىٰ تلقيه بلفظه، وكان قدوتُهم في ذلك رسولهم الكريم؛ الذي حرص علىٰ المحافظة علىٰ القرآن حرصاً شديداً، حتىٰ إنه كان يتعجل حفظه وقراءته حينما ينزل به جبريل ﷺ إلىٰ أن نزل عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ

(١) انظر: (ص٢٨٥). وانظر النسخة الانجليزية:
Maurice Bucaille,The Bible, the Quran, and Science, 251

(٢) البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن علىٰ النبي ﷺ، حديث رقم: (٤٩٨٤)، (٦/ ٥٤٠).

وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٦ – ١٩].

وما تعجُّله ﷺ إلا دليل علىٰ حرصه أن يتلقّىٰ القرآن ويحفظه كما أنزله الله تعالىٰ؛ ثم إنّه ﷺ لم يكتفِ بتبليغه شفاهةً حتىٰ اتخذ له كُتّابًا، يكتبون عنه ما أُنزِل عليه، فما انتقل ﷺ إلىٰ الرفيق الأعلىٰ، إلا والقرآن كله مكتوب في السطور ومحفوظ في الصدور.

وكذلك كان صحابته الكرام أشد الناس حرصًا علىٰ المحافظة علىٰ القرآن وتبليغه كما سمعوه، ويكفي – شاهداً علىٰ ذلك – ما وقع بين سيدنا عمر وسيدنا هشام بن حكيم رضي الله عنهما حين سمع عمر هشامًا يقرأ سورة الفرقان بحروف لم يسمعها من رسول الله ﷺ[1]؛ فسيدنا عمر رضي الله عنه لم يحتمل أن يسمع قراءةً لم يسمعها من رسول الله ﷺ، وذلك قبل أن يعلم رخصة القراءة بالأحرف السبعة، وهذا دليل علىٰ شدة حرصه علىٰ أن يُقرأ القرآن كما أنزله الله تعالىٰ.

ويشهد لذلك – أيضًا – ما ورد عن سيدنا عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه: «كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ قال: وكيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾، فمدّها)»[2].

---

(١) رواه البخاري، ومسلم، وأحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي. انظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، حديث رقم: (٤٩٧٩)، (٦/ ٥٣٦)، ومسند أحمد (١/ ٢٢٤، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٦، ٢٩٧)، وصحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المسافرين، باب أُنزل القرآن علىٰ ستة أحرف، (٦/ ٩٨)، وعارضة الأحوذي بشرح الترمذي بشرح ابن العربي، أبواب القراءات، ما جاء: أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، (١١/ ٦١)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب: أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، (٢/ ٧٥)، وسنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب: ما جاء في القرآن، (٢/ ١٥٠).

(٢) انظر: الطبراني، المعجم الكبير، (٩/ ١٤٨)، حديث رقم: (٨٦٧٧)، وفيه (فمددها)، وانظر:=

فانظر كيف أنّ الخطأ لم يتجاوز مد الألف من كلمة (للفقراء)، وهو خطأ-كما ترىٰ- لا يغير من المعنىٰ شيئًا، ولكنّها الأمانة التي تحملوها، فأدَّوها كما سمعوها.

ثم تتابع العلماء من التابعين ومَن بعدهم ينقلون هذا الكتاب العزيز نقلاً متواتراً، حتىٰ إذا اتسعت الدولة الإسلامية، ودخل الأعاجم في دين الله، وفشا اللحن في اللسان العربي، وخشي العلماء أن يتطرق اللحن إلىٰ كتاب الله تعالىٰ؛ فنشأت كثير من علوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة؛ خدمةً لكتاب الله تعالىٰ، وشعر العلماء بالحاجة إلىٰ تدوين قراءات القرآن، حتىٰ لا يدخلها اللحن، وحتىٰ لا يجد فيها أصحاب البدع والأهواء بغيتهم.

وعندما بدؤوا التدوين، لم ينقلوا إلّا عن أهل الضبط والإتقان والورع والتقوىٰ، وفي ذلك يقول إمامُنا الشاطبي ﷺ: تخيّرَهم نقادُهم كلَّ بارع وليس علىٰ قرآنه متأكِّلًا[1].

أي: إن المصنفين اختاروا النقل عن المتقنين البارعين، الذين تجردوا لخدمة القرآن ولم يأخذوا عليه عوضًا من أعراض الدنيا، وهذا دليل علىٰ ورعهم وصدقهم.

ويدلّ علىٰ ذلك أنهم دوّنوا كل ما وصلهم بسند صحيح، لم يتركوا منه شيئًا، حتىٰ نقلوا لنا أدق الصفات، كالاختلاس والروم والإشمام وتسهيل الهمزات، ونحوها؛ وخلفوا لنا ثروة عظيمة من المصنفات؛ حتىٰ استبان للناس متواترُه وشاذُّه، وصحيحه وسقيمه، وحُرِّر سندُه تحريراً تامًا، لم يستطع الأعداء - علىٰ كثرتهم - أن يجدوا فيه مطعنًا.

ولم يكونوا يقبلون في نقل القرآن إلا التواتر، واشترط ابن الجزري لقبول القراءة شروطًا

=مجمع الزوائد، باب: القراءات، (٧/ ١٥٥)، وفيه: (فمددوها)، وانظر: النشر (١/ ٣١٦)، وفيه: (فمدّها)، ويبدو أنه الصواب. قال الهيثمي: ورجاله ثقات.

(١) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، الشاطبي، القاسم بن فيرُّه، (ص٣)، بيت رقم: (٢٤).

ثلاثة[1]، وهي: صحة سندها، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية، غير أنه أضاف: «وتكون - مع ذلك - مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو ممّا شذّ بها بعضهم»[2].

ونوزع في ذلك: قال تلميذه أبو القاسم النويري: «وفي هذا التعريف نظر؛ لأنّ موافقة الرسم والعربية لم يقل أحد بأنها جزء للحدّ، بل منهم من قال: هي لازمة للتواتر؛ فلا حاجة لذكرها، وهم المحققون، ومنهم من قال: هي شروط لا بد من ذكرها، وأيضاً فإنّ الوصف الأعظم في ثبوت القرآن هو التواتر»[3].

ثمّ قال: «وقوله: (وصح إسناداً) ظاهرُه أنّ القرآن يُكتَفىٰ في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلىٰ تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدّثين وغيرهم»، ثم عرض - في رد طويل - لما ذكره الأصوليون وأصحاب المذاهب الأربعة وأعلام القراءة والمُحدِّثون عن وجوب التواتر في القرآن، وأنّ ما يثبت عن طريق أحاديث الآحاد يُعتبر شاذاً ولا يدخل في تعريف القرآن[4].

وقال في غيث النفع[5]: «وهذا قول مُحدَث لا يُعول عليه، ويؤدّي إلىٰ تسوية غير القرآن بالقرآن».

قال - في التحرير والتنوير -: «وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت

---

(١) انظر: النشر، ابن الجزري، (١/ ٩).

(٢) المصدر السابق، (١/ ١٣).

(٣) شرح طيبة النشر، أبو القاسم النويري، (١/ ١١٣).

(٤) المصدر السابق (ص١١٧ - ١٢٧).

(٥) وهو الإمام علي النوري الصفاقسي، (ص١٤).

غير متواترة عن النبي ﷺ بأن كانت صحيحة السند إلىٰ النبي ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأمّا القراءة المتواترة، فهي غنية عن هذه الشروط؛ لأنّ تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترىٰ أنّ جمعًا من أهل القراءات المتواترة قرؤوا قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤] بظاء مشالة، أي: بمتهم، وقد كُتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة»[1].

والحقّ: أنّ القراءات العشر كلها متواترة إلىٰ يومنا هذا، وأنّ الخلاف المذكور يمكن أن يكون في غيرها؛ لأنّا نعلم يقينًا أنه إذا ثبتت قراءة بحديث صحيح، ووافقت رسم المصحف وجهًا من وجوه العربية، فإنّه لا يُقرأ بها ما لم تكن منقولة ضمن هذه القراءات العشر؛ وذلك أن هذه القراءات لم يُكتفَ في نقلها بالأسانيد المسطّرة في الكتب، وإنما نُقلت -كذلك- أداءً ومشافهةً عبر القرون، وهذا ما شرّف الله به هذا الكتاب الكريم.

***

المبحث الأول
جهود السّلَف في توجيه القراءات ووجه الترجيح عندهم

إذا كان السلف قد اعتنوا بنقل القرآن الكريم بقراءاته، فإنّهم لم يغفلوا كذلك عن العناية بمعانيه، ولهذا اعتنوا بتوجيه القراءات وبيان وجوهها في العربية، ومعانيها التي قد تخفىٰ عندما تختلف القراءات؛ فصنّفوا المصنّفات النافعة في عِلل القراءات وحججها[2]، ومعاني القرآن[3]، كما

(١) (١/ ٥٣).

(٢) كالحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي الحسن بن عبد الغفار (٢٨٨-٣٧٧هـ)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (٣٥٥-٤٣٧هـ)، وغيرها.

(٣) كمعاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السّري=

اهتمّ بها أهل التفسير، بين مُقلٍّ ومُكثر؛ إلا أنّ بعضهم ربّما رجّح قراءةً وضعّف أخرىٰ[1]، كما أنّ منهم من انبرىٰ للدفاع عن القراءات المتواترة، وكشف في تفسيره عن وجوهها[2].

ومع هذه الجهود المبذولة من علمائنا، إلّا أنّنا نجد من أهل العربية مَن يطعن في قراءات صحيحة متواترة؛ ظنًا منهم أنّها مخالفة لمعهود العرب في كلامهم، وهو طعن في غير محله؛ لأنّ ثبوت القراءة قطعي، وما وصلهم من فصيح كلام العرب مظنون، ولا دليل عندهم علىٰ أنّه محصور فيما دونوه، ولهذا قال في التحرير والتنوير[3]: «وأمّا ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي؛ لأنّا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلىٰ نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيراً مما زيّفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت علىٰ وجوه ضعيفة في العربية».

وبهذا يتبيّن لنا خلل هذا المنهج، الذي سلكه بعض النحاة، وأباحوا لأنفسهم الطعن في متواتر القرآن، وذلك أنّ القراءة قد ثبتت عن طريق التواتر، في حين أن كثيراً من قواعد النحو قد بنوها علىٰ ما وصلهم من أخبار الأعراب، التي لا يهتمون فيها بصحة السند؛ إذاً فكيف يُحكِّمون هذه القواعد فيما ثبت تواتره ولا ارتياب في صحته؟ هذا منهج معكوس.

وبسببه أعطىٰ المصنّفون أنفسهم حرية كاملة في نقد القراءات، حتىٰ ظهر أسلوب الترجيح والتوهين - بل والإنكار أحيانًا - علىٰ بعض المصنفات، التي يُعتبر بعضها مراجع أصيلة، ومؤلفوها من علماء الأمة الذين يُشهَد لهم بالفضل والسبق، وهنا تتملك الحيرةُ كثيراً من

=(ت ٣١١هـ علىٰ المشهور) وغيرهما.

(١) كابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في تفسيره، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)، في كشّافه.

(٢) كأبي حيان في البحر المحيط (ت٧٤٥هـ)، وكذا تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون (ت٧٥٦هـ).

(٣) وهو العلاّمة الطاهر ابن عاشور، (١/ ٥٥).

الباحثين؛ إذ كيف يلجأ علماؤنا إلىٰ ترجيح قراءة علىٰ أخرىٰ، أو توهينها، أو إنكارها أحيانـًا، مع أنّ القراءتين صحيحتان متواترتان؟

والجواب عنه - في رأيي - من وجهين:

الأول: المنهج المعكوس الذي اتبعه بعضُهم - كما أُشير إليه قريبـًا - بجعلهم قواعد النحو حكمـًا علىٰ القرآن، وكان الأولىٰ أن يكون متواتر القرآن هو الحكم علىٰ شواهد نحوهم، قال أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن علىٰ الأفشىٰ في اللغة والأقيس في العربية؛ بل علىٰ الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[1].

والآخر: أن ترجيحهم لقراءة علىٰ أخرىٰ - خاصة الأقدمين منهم - هو من قبيل الاختيار، في ظني، وما ذكروه من أسباب الترجيح يشهد لهذا.

ومن ذلك: الترجيح برسم المصحف، وبما عليه أكثر المصاحف، وبما عليه أكثر القراء، وبما عليه قراء الحرمين، وبما فيه زيادة حرف، قصداً لزيادة الأجر، وبما يؤيده ظاهر القرآن، وبما تؤيّده السنة، وبما يؤيّده ظهور معنىٰ الآية وبلاغته، وبموافقة اللغة[2].

والذي يُشكل - من هذه الترجيحات - هو الترجيح بما يرجع إلىٰ التفاوت في البلاغة والفصاحة؛ لأنّه قد يظنّه من لم يسبُر عبارة السابقين، أنّهم ينكرون القراءة المرجوحة، وليس الأمر كذلك، بل أرىٰ: أنّه لا يخرج عن الاختيار أيضـًا؛ وذلك لتفاوت أذواق الناس في علم البيان[3].

---

(١) جامع البيان، (٢/ ٨٦٠).

(٢) انظر تفصيل ذلك في بحث: التفضيل بين القراءات المتواترة، الملحم، د. شادي بن أحمد، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد (٣٥)، العدد (١)، قطر، جامعة قطر، ربيع ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، (ص٢٠٦ - ٢١٣).

(٣) يشهد لما ذكرته من أنّ للذوق أثراً: ما نقله السيوطي - في نصٍّ مطوّل - عن أبي الحديد.=

وهذا شبيه بمن يقدّم لك نوعين من الفاكهة مختلفَي الطعم والشكل، فأنت تختار أحدهما، وتزعم أنّه الأجود والأحلىٰ، ويختار غيرُك غيرَه، ويمدحه بأنّه الأحسن والأشهىٰ؛ وما ذلك إلّا لاختلاف أذواق الناس.

وهذا من شواهد إعجاز القرآن، حيث أرضىٰ أذواقهم جميعًا بنزول القراءتين، والله أعلم.

قال - في التحرير والتنوير -: «ثم إنّ القراءات العشر الصحيحة المتواترة قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة، وهو تمايز متقارب، وقلّ أن يُكسب إحدىٰ القراءتين في تلك الآية رجحانًا، علىٰ أنّ كثيراً من العلماء كان لا يرىٰ مانعًا من ترجيح قراءة علىٰ غيرها، ومن هؤلاء الإمام محمد بن جرير الطبري، والعلامة الزمخشري، وفي أكثر ما رُجّح به نظر»[1].

وأمّا الإنكار الصريح لقراءة صحيحة متواترة، فيرجع إلىٰ عدم وثوقهم بصحتها، أو أنّها لم تصلهم من طريق صحيح، خاصةً إذا علمنا أنّ القراءات - في زمن الطبري وأضرابه - كانت في طور التمحيص؛ حرصًا علىٰ ألّا يدخل في كتاب الله - تعالىٰ - ما ليس منه. وبهذا يتبيّن لنا: أنّ الأوائل معذورون، سواءً في ترجيحهم وتوهينهم للقراءة، أو في إنكار بعضهم لها؛ لأنّ القراءات المتواترة - في زمانهم - لم تُحدّد، كما حصل فيما بعد؛ فقد كانوا في طور التمحيص والنقد للقراءات؛ حرصًا منهم أن لا يُنسَب لكتاب الله ما ليس منه. وهذه محمدة لهم وليست منقصة، كما يراها بعض أهل زماننا، وهم مأجورون علىٰ اجتهادهم. وبهذا يُردّ علىٰ من زعم أنّ إنكار القراءة المتواترة وتفضيلها علىٰ مثلها، هو عين الطعن فيها[2]. وأمّا - في زماننا - فلا عذر لمن

=وخلاصته: أن الكلام لا يدرك إلا بالذوق، ولا يكون ذلك إلا بممارسة علم البيان. انظر: الإتقان في علوم القرآن (ص٧٧٢).

(١) ابن عاشور، (١/ ٦١، ٦٢).

(٢) وهو محمد عارف عثمان موسىٰ المهدي، في كتابه: القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير في=

رجّح قراءةً علىٰ أخرىٰ، ولا وجه أبداً لمن أنكر قراءة صحيحة متواترة؛ لأنّ القراءتين كلتيهما من عند الله تعالىٰ، فكان الأولىٰ التدبر في معناهما والنظر في حكمة اختلافهما، بدلاً من الترجيح والتوهين والإنكار؛ ولهذا لم يرتضِ كثيرٌ من العلماء أسلوب الترجيح وتحرجوا منه؛ قال أبو جعفر النحاس: «وهذه القراءات - إذا اختلفت معانيها - لم يجز أن يقال: إحداها أجود من الأخرىٰ»(١). وقال - في موضع آخر -: «والسلامة من هذا - عند أهل الدِّين - إذا صحت القراءتان عن الجماعة، ألاّ يقال: إحداهما أجود من الأخرىٰ؛ لأنهّما جميعًا عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ﷺ ينكرون مثل هذا»(٢). وقال - في موضع ثالث -: «الديانة تحظر الطعن علىٰ القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ»(٣). ثمّ إنّ اختلاف القراءتين معنىً لا محظور فيه؛ لأنّ كل قراءة بمثابة آية؛ قال في التحرير والتنوير: «والظنّ أنّ الوحي نزل بالوجهين وأكثر؛ تكثيراً للمعاني: إذا جزمنا بأنّ جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي ﷺ، علىٰ أنّه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن - علىٰ ما يحتمل تلك الوجوه - مراداً لله تعالىٰ؛ ليقرأ القارئ بوجوه، فتكثر - من جرّاء ذلك - المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر - في مختلف القراءات - مجزئًا عن آيتين فأكثر؛ وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن»(٤)، قال: «وأنا أرىٰ أنّ علىٰ المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالبًا، فيقوم تعدّد القراءات مقام

=تفسيره والردّ عليه، من أول القرآن إلىٰ آخر سورة التوبة، (ص١٤٤).

(١) إعراب القرآن، (٣/ ٣٤٣).

(٢) المصدر السابق، (٥/ ٦٢).

(٣) المصدر السابق، (٥/ ٢٣١).

(٤) ابن عاشور، (١/ ٥٥).

تعدّد كلمات القرآن»[1].

وبهذا يُعلم أن اختلاف القراءتين من شواهد إعجاز القرآن؛ إذ إنّ اختلافًا يسيراً في حركة أو حرف من الكلمة أدّىٰ معنىً عظيمًا؛ فأغنىٰ عن نزول آية، وهذا غاية الإيجاز، ويُمكن أن يُسمىٰ: الإعجاز في الإيجاز. قال ابن الجزري – معدداً فوائد اختلاف القراءات –: «ومنها: ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز وغاية الاختصار؛ إذ كل قراءة بمنزلة الآية؛ إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية علىٰ حدتها لم يخْفَ ما كان في ذلك من التطويل»[2].

وإذا كان ذلك كذلك، فلا مانع من أن تُختار القراءتان معًا؛ فلا وجه للترجيح ولا عذر للإنكار. هذا ما أريد أن أنبه إليه في هذا البحث، فإنّ كل قراءة لا يمكن أن تعارض الأخرىٰ، بل هي تعضدها، وإن أفادت معنىٰ زائداً عليها.

وهذا يتطلّب من أهل الاختصاص إعادة النظر في معاني القراءات؛ لإعداد تصنيف جامع يستفيد من خبرات السابقين، ويراعي المعاني المتعددة للقراءات، ويُبرز ما فيها من روعة وجمال.

***

(١) ابن عاشور، (١/ ٥٦).

(٢) النشر، (١/ ٥٢).

المبحث الثاني
مفهوم منهج التوفيق بين معاني القراءات

لا بدّ من النظر – أولاً – في مدلول كلمتي: (منهج) و(توفيق) في اللغة:

فكلمة (منهج): لها في اللغة أصلان: الأول: بمعنىٰ الطريق، والآخر بمعنىٰ الانقطاع[1]. والمعنىٰ الأول هو المراد هنا.

وأمّا مادة (وفق) – في اللغة – فتدلّ علىٰ ملاءمة الشيئين[2].

ووفّقه الله للخير: ألهمه، وهو من التوفيق[3].

والاتفاق: مطابقة فعل الإنسان القدرَ، ويقال ذلك في الخير والشر. يقال: اتفق لفلان خيرٌ وشرٌّ، والتوفيق: تفعيلٌ منه، إلا أنّه اختُصّ في العُرف بالخير[4].

وجاءت كلمة (توفيقًا) – في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُم جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنٗا وَتَوۡفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٢] – ويدور معناها بين: موافقة الحق، والتأليف والجمع بين الخصمين[5]. وأصل التوفيق: الموافقة، وهي: المساواة في أمر من الأمور؛ فالتوفيق اللطف الذي يتفق عنده

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، كتاب النون، باب النون والهاء وما يُثلَثهما، نهج، (٥/ ٣٦١).

(٢) انظر: المرجع نفسه، كتاب الواو، باب الواو والفاء وما يثلّثهما، وفق (٦/ ١٢٨).

(٣) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (١٠/ ٣٨٣)، حرف القاف، فصل الواو، وفق.

(٤) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، باب الواو، فصل الواو والفاء: و ف ق، (٤/ ٣٢٧).

(٥) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية، (٢/ ٢٤٤).

فعل الطاعة[1].

وجاء المضارع من (وفّق) في قوله تعالىٰ: ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ﴾ [النساء: ٣٥]، أي: وفّق بين الزوجين، وألّف بينهما، وقيل: بين الحكمين؛ فيتساعدان في طلب الوفاق؛ حتي يحصل الغرض[2]. وهو بمعنىٰ: يصلح ويؤلف بين متخاصمين[3].

وعليه فالتوفيق بين معاني القراءات يُقصد به: الجمع بين المعنيين المختلفين من معاني القراءات بحيث تظهر مواءمتهما لبعضهما، وإن اختلف معناهما.

والمراد من منهج التوفيق بين معاني القراءات: طريقة البحث التي يسلكها الباحثون للوصول إلىٰ الجمع بين المعنيين المختلفين من معاني القراءات؛ بحيث يظهر تعاضدهما لا تنافرهما.

***

المبحث الثالث

أنواع الاختلاف بين القراءات

إنمّا ذكرت أنواع الاختلاف بين القراءات هنا؛ لعلاقته بالمبحث التالي؛ وذلك ليَبِين منه أمران:

الأول: أنّه ليس كل اختلاف بين القراءتين يؤدي إلىٰ اختلاف في المعنىٰ؛ فأحببت أن أكشف عن معظم الأنواع التي تؤدي إلىٰ اختلاف في المعنىٰ.

---

(١) البحر المحيط، أبو حيّان، (٣/ ٣٤٤).

(٢) تفسير الفخر الرازي، (١٠/ ٩٧).

(٣) المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، قسم الألفاظ: الواو - ٢٨٨١ - و ف ق / وفّق، (ص٤٣٨).

الثاني: أن أوضّح إمكانية تحقيق منهج التوفيق بين معاني القراءات مهما تعدّدت أنواع اختلافها؛ وذلك من خلال النماذج المختارة لكل نوع منها.

التقسيم الإجمالي لأنواع الاختلاف بين القراءات:

اختلاف القراءات: إمّا ألّا يصحبه اختلاف في المعنىٰ، وإمّا أن يصحبه اختلاف في المعنىٰ؛ فإن صحبه اختلاف في المعنىٰ: فإمّا أن يجتمع المعنيان في شيء واحد، وإمّا أن يمتنع اجتماعهما في شيء واحد، ولكنهما يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، فهذه ثلاثة أنواع أشار إليها أبو عمرو الداني، وتبعه ابن الجزري(١).

أمّا اختلاف اللفظ دون المعنىٰ، فهو كالاختلاف بين السين والصاد في كلمة (الصراط)، والإمالة والفتح نحو ﴿ مَجْرٖىٰهَا ﴾ [هود: ٤١]، ونحو تسهيل الهمزات وتحقيقها، وصلة ميم الجمع وإسكانها، ونظير ذلك، فهذا كله من قبيل اختلاف اللغات، وهو الذي قُصِد به التيسير علىٰ العرب.

ومثال ما اختلف معناه، وجاز أن يكون في شيء واحد: (ملِك) و(مالك يوم الدين)، حيث إنّهما – وإن اختلفا معنىٰ – يرجعان إلىٰ الله تعالىٰ، كما سيأتي تفصيله.

ومثال ما اختلف معناه، وامتنع أن يكون في شيء واحد: (علمتَ) و(علمتُ) في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢]: فالتاء المفتوحة ترجع إلىٰ فرعون، والمضمومة ترجع إلىٰ موسىٰ عليه السلام، ولكنهما معنيان غير متضادين، كما سيتضح بعد.

ويُفهم من هذا: أنّ اختلاف اللفظ دون المعنىٰ غير داخل في هذا البحث، وإنّما يدخل فيه النوعان الآخران، وهذا النوعان يدخلان ضمن عدة أنواع من أنواع اختلاف القراءات، سيأتي

(١) انظر: جامع البيان في القراءات السبع، الداني، (١/ ١٢٠)، والنشر، (١/ ٤٩).

تفصيلها؛ لأنّ القصد من تعدادها، هو أن يؤتىٰ بكل نموذج منها في المبحث القادم؛ ليدلّ علىٰ إمكان تحقق منهج التوفيق بين معاني القراءات، مهما اختلفت أنواعها؛ شحذاً لهمم الباحثين لولوج هذا المنهج.

التقسيم التفصيلي لأنواع القراءات التي اختلفت معانيها:

ظهر لي - بعد تأمّل - خمسة أنواع عامة، يندرج تحت بعضها أصناف أخرىٰ، وهي:

الأول: ما اختلف بالحذف والإثبات، وهو علىٰ صنفين: حذف حرف، وحذف كلمة.

وحذف الحرف، إمّا أن يكون حرف مبنىٰ، أو حرف معنىٰ.

وحذف حرف المعنىٰ قليل جداً، وقد أفردته ببحث[1]، وأما حذف حرف المبنىٰ فكثير جداً، كحذف الألف من (مالك) وإثباتها، وكحذف ياء الزوائد وإثباتها، ونحو ذلك.

وأما حذف الكلمة فقليل جداً، لم يأت منه إلا ضمائر: بعضها علىٰ حرف واحد، نحو: (عملته - وعمِلت) في قوله تعالىٰ: ﴿ لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ ﴾ [يس:٣٥][2]، وبعضها علىٰ حرفين، نحو: حذف (هو) في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴾ [الحديد: ٢٤][3].

---

(١) وعنوانه: اختلاف القراءات بين الحذف والإثبات في ستة من حروف المعاني، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد (٧٢)، السنة (٢٢)، جمادىٰ الأولىٰ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، (ص٧٧ - ١٥٩).

(٢) حذفُ الهاء - كما في مصاحف الكوفة - قرأ به: حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، وإثباتها قراءة الباقين كما في مصاحفهم. انظر: النشر، ابن الجزري، (٢/ ٣٥٣).

(٣) حُذفت (هو) في مصاحف المدينة والشام، وقرأ بها المدنيان وابن عامر، وثبتت في بقية المصاحف، وقرأ بها باقي القراء. انظر: النشر، (٢/ ٣٨٤).

الثاني: ما اختلف بالتثقيل والتخفيف، فمثاله في الأفعال: (يَكْذِبون- يُكذِّبون) [البقرة:١٠] (وسيأتي تفصيله)، وفي الأسماء: (مُنزِلُها - مُنَزِّلُها) [المائدة:١١٥][1]، وفي الحروف: (وَلَكِنِ الشَّيَاطينُ - وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ) [البقرة: ١٠٢][2].

الثالث: ما اختلف بالإبدال، وهو إمّا أن يكون في الحروف وإمّا في الحركات: أما إبدال الحروف فعلىٰ نوعين: أن يُبدَل حرف أو أكثر من أصول الكلمة - في قراءة - بآخر، في القراءة الأخرىٰ، نحو: (تتلو – وتبلو) [يونس:٢٠][3]. أو أن يكون الإبدال في حرف زائد علىٰ أصول الكلمة، وهو علىٰ ضربين:

أحدهما: إبدال حرف الغيبة أو الخطاب أو التكلم بغيره.

والآخر: إبدال حرف التذكير بحرف التأنيث، وقد يتداخل النوعان كما في (ليُحصنكم - لنُحصنكم - لتحصنكم) [الأنبياء:٨٠]؛ حيث اجتمعت ياء الغائب ونون المتكلم وتاء التأنيث.

وأمّا الحركات فإنَ الإبدال فيها علىٰ نوعين: لأنه إما أن تُبدل حركة الإعراب بأخرىٰ، أو تُبدل حركة البناء بأخرىٰ، وقد يجتمع النوعان في كلمة واحدة، كما في (لِتَزولَ - لَتَزولُ) [إبراهيم:٤٦][4]: فاللام الأولىٰ أُبدلت كسرتها فتحة في القراءة الأخرىٰ، وهما حركتا بناء، وأمّا اللام

---

(١) «قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بالتشديد، وقرا الباقون بالتخفيف». النشر، (٢/ ٢٥٦).

(٢) «قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بتخفيف النون من (ولكن) ورفع الاسم بعدها» وقرأ الباقون بتشديد النون من (ولكن) ونصب الاسم بعدها. انظر: النشر، (٢/ ٢١٩)، ولا يخفىٰ أن النون تكسر وصلاً علىٰ قراءة التخفيف؛ لالتقاء الساكنين.

(٣) قرأها حمزة والكسائي وخلف بالتاء (من التلاوة)، وقرأها الباقون بالباء (من البلوىٰ). انظر: النشر، (٢/ ٢٨٣).

(٤) «قرأ الكسائي بفتح اللام الأولىٰ ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولىٰ ونصب الثانية». النشر، (٢/ ٣٠٠).

الأخرىٰ: فحُرِّكت بالنصب في القراءة الأولىٰ، وبالرفع في القراءة الأخرىٰ، وهما حركتا إعراب.

الرابع: ما اختلف لاختلاف صيغته[1]، وهو أنواع: منه ما أُبدلت فيه صيغة الأمر بصيغة الماضي، نحو: قال وقل (وسيأتي تفصيله)؛ ومنه: ما أُبدلت فيه صيغة الماضي بالمضارع، نحو: (تَطَوَّعَ – يَطَّوَّعْ) [البقرة: ١٥٨و١٨٤][2]، ومنه ما أُبدلت فيه صيغة الماضي بالاسم. نحو: (واتَّبَعَكَ – وأتباعُك الأرذلون) [الشعراء:١١١]، وسيأتي الحديث عنه.

الخامس: ما اختلف بالتقديم والتأخير، وهو علىٰ نوعين: **الأول**: تقديم حرف أو أكثر علىٰ غيره، نحو: (يأْتَلِ) و(يَتَأَلَّ) [النور:٢٢][3]، **الثاني**: تقديم كلمة علىٰ كلمة، نحو(فيَقْتُلون ويُقْتَلون) و(فيُقْتَلون ويَقْتُلون) [التوبة:١١١]، وسيأتي الحديث عنه.

وهذه الأنواع قد تتداخل مع بعضها، فيوجد في الكلمة أكثر من نوع، وليس القصد حصرها، وإنما التنبيه عليها؛ حتىٰ يُمكن الإتيان بمثال لكل نوع منها، يسلك فيها البحث منهج التوفيق بين القراءتين، بعيداً عن مناهج الترجيح والرد.

***

(١) أفردت ما تبدلت فيه صيغة الماضي بغيرها ببحث، عنوانه: اختلاف القراءات من صيغة الماضي إلىٰ غيرها: حكمتُه ودلالتُه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد (٥)، العدد (١)، صفر ١٤٢٩هـ – فبراير ٢٠٠٨م، (ص١١٩–١٦٥).

(٢) «قرأ حمزة والكسائي وخلف (يَطَّوَّعْ): بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين، علىٰ الاستقبال، وافقهم يعقوب في الأول، والباقون بالتاء وتخفيف الطاء فيهما وفتح العين علىٰ المضي». النشر، (٢/ ٢٢٣).

(٣) قرأها أبو جعفر: يَتَأَلَّ، وقرأها الباقون: يَأْتَلِ. انظر: النشر، (٢/ ٣٣١).

المبحث الرابع
نماذج تطبيقية لمنهج التوفيق بين القراءات العشر المتواترة

نموذج لما اختلف بالحذف والإثبات:

الحذف والإثبات كثير في قراءات القرآن، وأكثره في حروف المباني وقليل منه في حروف المعاني، وسأكتفي بنموذجين: أحدهما لحروف المباني، والآخر لحروف المعاني.

نموذج لحذف حرف المبنىٰ: (حذف الألف وإثباتها في: [مَلِك – مالك]).

في قوله تعالىٰ: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤].

«قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف مداً [أي: مالِك]، وقرأ الباقون بغير ألف قصراً [أي: مَلِك]»(١).

أما توجيه القراءتين فقد اضطربت فيه آراء الموجِّهين، حيث لجأ كثير منهم للترجيح بينهما.

وجه رجحان (مالك) عندهم(٢):

- إجماعهم علىٰ قوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولم يقل (ملك).

- معنىٰ (مالك): المختص بالملك، و(ملك) معناه: سيد ورب، **فملك الناس**: ربهم وسيدهم. قالوا: ولا يحسن هذا المعنىٰ في يوم الدين، لو قلت: هو سيد يوم الدين، لم يتمكن المعنىٰ؛ لأن معناه: هو المختص بمُلك يوم الدين.

---

(١) النشر (١/ ٢٧١).

(٢) انظر، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي، (١/ ٢٥، ٢٦)، وحجة القراءات، ابن زنجلة، (ص٧٨).

- قوله تعالىٰ: ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ [الانفطار: ١٩] بكسر اللام يدل علىٰ (مالك)؛ لأنّه لما نفىٰ عنهم المِلْك الذي هو مصدر لـ(مالك) وجب أن يكون هو المالك، ولو قال (تملُك) بضم اللام لدلّ علىٰ (ملِك)؛ لأن المُلْك مصدر (ملِك)، والمِلْك مصدر (مالِك).

- (مالك) أعمّ وأجمع للمعاني في المدح؛ حيث يمكن إضافتها إلىٰ كثير من الأصناف، نحو: مالك الجن والطير، ومالك كل شيء، ولا تضاف (ملك) لذلك.

- (مالك) يحوي المُلك ويشتمل عليه، ويصير (المُلك) مملوكًا؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

حجة من رجح (ملك)[1]:

- إجماعهم علىٰ ﴿ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ﴾ [الحشر ٢٣]، و﴿ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [طه ١١٤]، و﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٢].

- (ملِك) يجمع معنىٰ (مالك)، و(مالك) لا يجمع معنىٰ (ملك)؛ لأن (مالك يوم الدين) معناه ذلك اليوم بعينه، و(ملك يوم الدين) معناه: ملك ذلك اليوم بما فيه فهو أعمّ.

- إجماعهم علىٰ الضمّ في قوله: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ [غافر: ١٦]، يعنىٰ يوم الدين، والمُلك - بالضم - مصدر من (ملِك)، تقول هو ملِك بيّن المُلك.

- وصفه بالمُلك أبلغ في المدح من وصفه بالمِلْك، وبه امتدح به نفسه فقال: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ [غافر: ١٦]، فمدحه بما امتدح به نفسه أحق وأولىٰ من غيره.

- معنىٰ (مالك يوم الدين) قد دلّ عليه (رب العالمين)، ففي وصفه به - تعالىٰ - إعادة وتكرار مع تقارب الآيتين وتجاور الصفتين[2]. هذا بعض ما ذكروه في توجيه القراءتين، وقد بان

(١) انظر: الكشف، (١/ ٢٦، ٢٧)، حجة القراءات، (ص٧٧، ٧٨).

(٢) هذا ما رجح به الطبري قراءة (ملك) علىٰ مالك. انظر: جامع البيان، (١/ ٦٥، ٦٦).

مما سبق: كيف ينتصر كل فريق لاختياره حتىٰ يكاد يُسقط القراءة الأخرىٰ؛ فهذا أبو محمد مكي بن أبي طالب – علىٰ جلالة قدره – حينما ذكر حجة الفريقين، لم يسلم من ترجيح إحداهما علىٰ الأخرىٰ، رغم إقراره أن القراءتين حسنتان؛ فاختار قراءة حذف الألف[1]؛ وهذا الإمام الطبري – إمام المفسرين – يرجّح قراءة (ملك)، ويحتجّ لها حتىٰ يقول: «فبيِّنٌ إذًا أن أولىٰ القراءتين بالصواب، وأحقّ التأويلين بالكتاب، قراءة من قرأه (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، بمعنىٰ إخلاص المُلك له يوم الدين، دون قراءة من قرأ: (مالك يوم الدين)، الذي بمعنىٰ أنه يملك الحكمَ بينهم وفصلَ القضاء، متفرِّدًا به دون سائر خلقه»[2].

والعجب: أنّ كل قراءة منهما قيل فيها إنّها الأبلغ أو الأمدح، وما ذلك كله إلا بالنظر لحال المخلوقين، لا الخالق ﷻ؛ قال – في حجّة القراءات –: «قال علماؤنا: إنمّا يكون (المـَلِك) أبلغ في المدح من (مالك) في صفة المخلوقين؛ لأن أحدهم يملك شيئًا دون شيء، والله يملك كل شيء».[3] وقال – في التحرير والتنوير –: «وقد تصدّىٰ المفسرون والمحتجون للقراءات لبيان ما في كل من قراءة (ملك) – بدون ألف – وقراءة (مالك) – بالألف – من خصوصيات، بحسب قَصْر النظر علىٰ مفهوم كلمة (ملك) ومفهوم كلمة (مالك)، وغفلوا عن إضافة الكلمة إلىٰ يوم الدين، فأمّا – والكلمة مضافة إلىٰ يوم الدين – فقد استويا في إفادة أنّه المتصرف في شؤون ذلك اليوم دون شبهة مشارك»[4].

ولم يرتضِ أبو شامة الترجيح بينهما، ووصفه بأنّه غير محمود بعد ثبوت الروايتين، وصحة

---

(١) انظر: الكشف، (١/ ٢٩).

(٢) جامع البيان، (١/ ٦٦).

(٣) ابن زنجلة، (ص٧٩).

(٤) ابن عاشور، (١/ ١٧٥).

اتصاف الرب بهما[1].

والمنهج الذي يدعو إليه الباحث: أن يُبيّن ما في كل قراءة من مزايا، أرادها الله تعالىٰ؛ إذ لا تعارض بين القراءتين: فالله – تعالىٰ – مالك يوم الدين، وهو ملِكُه، ولا تناقض بين المعنيين.

وثمرة اختلاف القراءتين: أنّ قراءة (مالك) بيّنت أنّه لا مالك ليوم الدين – يوم الحساب والجزاء – إلّا الله وحده، وفي هذا تنبيه إلىٰ ضعف ما كان يملكه كل مخلوق في هذه الدنيا، ممّا كان يفاخر به ويعتز به؛ لأنّه ما من أحدٍ – في الدنيا – إلا وهو يتملّك شيئًا من حطامها: حقيراً أو كثيراً، وأمّا يوم الدين فلا يملكون شيئًا.

وبيّنت قراءة (ملِك) أنّ الله وحده هو ملِكُ يوم الدين، لا ملك سواه، حيث تتصاغر الملوك والسلاطين، وفي ذلك إشارة إلىٰ ضعف مُلكهم الذي وهبه لهم في الدنيا، وكان سببًا لطغيان كثير منهم.

وبهذا يتكامل معنىٰ القراءتين، ويتبين أنهما من مراد الله تعالىٰ، فلا ينبغي أن نضرب إحداهما بالأخرىٰ.

نموذج لحذف حرف المعنىٰ: حذف (مِنْ) وإثباتها في: ﴿تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التوبة ١٠٠]:

في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

قرأ ابن كثير (تجري مِن تحتِها) بزيادة (مِن) وخفض (تحتها)، وهي كذلك في مصاحف مكة، وقرأ غيره بحذف (مِن) وفتح التاء من (تحتها)، وهي كذلك في مصاحفهم[2].

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، (١/ ٢٣٨).

(٢) انظر: الكشف، (١/ ٥٠٥)، والنشر، (٢/ ٢٨٠).

المعنىٰ العام للآية: تُبيّن الآية فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وكذا التابعين لهم بالحسنىٰ إلىٰ يوم القيامة، فتبشرهم برضوان الله عليهم وجنّاته التي أعدّها لهم، تجري من تحتها الأنهار، لا يتحولون عن نعيمها أبداً، وما أعظمه من فوز!

واختلفوا في السابقين الأولين: قيل: هم الذين صلُّوا إلىٰ القبلتين، وقيل: هم أهل بدر، وقيل: هم أهل بيعة الرضوان. والسابقون من الأنصار، هم: الذين بايعوا ليلة العقبة الأولىٰ والثانية، والذين آمنوا حين قدِم عليهم مصعبُ بن عمير، يعلمهم القرآن[1] رضي الله عنهم جميعًا، وجعلنا من التابعين لهم بإحسان.

ووجهوا القراءتين، بأن: «(مِن): تزاد في الكلام توكيداً، وتحذف اختصاراً، والمعنىٰ واحد»[2].

قال في التحرير والتنوير: «وقد خالفت هذه الآية - عند معظم القراء - أخواتها، فلم تذكر فيها: (مِنْ) مع (تَحتِها) في غالب المصاحف، وفي رواية جمهور القراء، فتكون خالية من التأكيد؛ إذ ليس لحرف (مِن) معنىٰ - مع أسماء الظروف - إلا التأكيد، ويكون خلوّ الجملة من التأكيد؛ لحصول ما يغني عنه من إفادة التقَوِّي: بتقديم المُسنَد إليه علىٰ الخبر الفعلي، ومن فعل: (أعدّ)، المؤذن بكمال العناية، فلا يكون المُعَدّ إلا أكمل نوعه، وثبتت (مِن) في مصحف مَكة، وهي قراءة ابن كثير المكي، فتكون مشتملة علىٰ زيادة مؤكدين»[3].

وقال في نظم الدرر: «ونبَّه علىٰ عموم ريها وكثرة مائها بنَزع الجار، علىٰ قراءة الجماعة، فقال: (تحتَها الأنهار)، أي: هي كثيرة المياه، فكل موضع أردته: نبع منه ماء، فجرىٰ منه نهر، ولما

---

(١) انظر: معالم التنزيل، البغوي، (٣/ ٩٨، ٩٩).

(٢) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، (ص٢١٤).

(٣) التحرير والتنوير، (١١/ ١٩).

كان المقصود من الماء: إنما هو السهولة في إنباطه بقربه، ويسر جريه وانبساطه، أثبته ابن كثير؛ دلالة على ذلك، كسائر المواضع، ولعل تخصيص هذا الموضع بالخلاف؛ لأنه يخصّ هذه الأمّة، فلعلّها تخصّ بجنّة هي أعظم الجنان ريًا وحسنًا وزيًا»[1].

قال في النشر[2]: «فيحتمل: أنّه إنمّا لم يكتب (مِن)، في هذا الموضع؛ لأنّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنّه يأتي من موضع، وتجري من تحت هذه الأشجار، وأما في سائر القرآن، فالمعنى: أنها تأتي من موضع، وتجري تحت هذه الأشجار». قال: «وتكون هذه الجنّات معدة لمن ذُكر تعظيمًا لأمرهم، وتنويهًا بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم...».

وأقول: هذا معنى لطيف، لولا أنّه يرِد عليه: من أين يُعرَف أنّ حذف حرف الجر يدلّ على نبع الماء من تحت أشجارها؟ وذلك، أنّه قد سبق ما أفاد به صاحب التحرير في النص السابق: أنّ زيادة حرف الجر مع الظروف، لا معنى له سوى التأكيد.

وأرى: أنّه يمكن الوصول إلى هذا المعنى الذي أراده ابن الجزري، من خلال تدبّر ما أفاده صاحب التحرير والتنوير في النص السابق، وبه تظهر **ثمرة اختلاف القراءتين**.

وبيانه: أنّ حذف حرف الجر – في قراءة الجماعة – كان بسبب وجود مؤكدات أخرى، كتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، وغيره، **وعليه**: فإن هذه الآية – بغير حرف الجر – تكافئ الآيات الأخرى، التي زيد فيها حرف الجر للتوكيد، ثم تزداد هذه توكيداً برواية ابن كثير؛ فيكون حذف حرف الجر منبِّهًا على إمكان الاستغناء عنه؛ لوجود مؤكدات غيره، ويكون إثباته: منبِّهًا على خصوصية هذه الجنة المُعدّة لهذه الأمة؛ لإفادته زيادة التأكيد، وبهذا يصدق ما نبّه إليه صاحب النشر: من أنّ أنهار هذه الجنة تنبع من تحت أشجارها.

---

(١) نظم الدرر، البقاعي، (٩/ ٧، ٨).

(٢) ابن الجزري، (٢/ ٢٠٨).

وإذا كان كذلك، فتكون هذه الجنة، المخصصة لهذه الأمة، هي أعلىٰ الجنان وأوسطها، منها تنبع أنهار الجنة ثم تجري متدفقة إلىٰ بقية الجنان، والله أعلم بأسرار كتابه.

نموذج لما اختلف بالتثقيل والتخفيف (يَكْذِبونَ – يُكَذِّبون):

في قوله تعالىٰ: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠].

قرأها الكوفيون بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال: (يَكْذِبون).

وقرأها الباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال: (يُكَذِّبون)[1].

الكذب غيرُ التكذيب، وقد دلّت قراءة التخفيف علىٰ الكذب، وقراءة التضعيف علىٰ التكذيب، فالمعنيان مختلفان، غير أنّهما غير متضادين، بل يكمّلان بعضهما بعضاً.

وبيانه: أنّ هؤلاء المنافقين كانوا يَكذبون في قولهم، كما أنّهم كانوا يُكذّبون النبي ﷺ، أمّا كذبهم في القول، فقد دلّ عليه ما قبله وما بعده[2]: فقبله قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، وبعده قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة:١٤].

وأمّا تكذيبهم، فقد دلّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ ﴾ [البقرة: ١٠].

«والمرض الشكّ، ومَن شكّ في شيء فلم يتيقنه ولا أقرّ بصحته، ومن لا يُقِرّ بالشيء، ولا آمن بصحته، فقد كذّب به وجحده»[3].

والخلاصة كما يراها الباحث، وبها تظهر ثمرة اختلاف القراءتين: أنّ هؤلاء القوم عوقبوا

(١) انظر: النشر، (٢/ ٢٠٧).

(٢) انظر: الكشف، (١/ ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق نفسه.

بالعذاب الأليم علىٰ كذبهم في أقوالهم، وعلىٰ تكذيبهم النبي ﷺ.

ولا يحسن أن يُقال: أنّهم عوقبوا علىٰ التكذيب لا علىٰ الكذب، كما يُحكىٰ ذلك عن أبي عمرو بن العلاء، ويُروىٰ نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما[1].

ولا يحسن أن يُقال أنّ الكذب أرجح وأولىٰ؛ لأن المعنيين مرادان لله تعالىٰ، بدليل صحة القراءتين، وهذا من شواهد الإعجاز؛ لأن التضعيف في كلمة واحدة أفاد معنىٰ عظيماً أراده الله، فأغنىٰ عن نزول آية بمعناه، وهذا غاية الإيجاز، وكذلك فإنّ المعنيين يتداخلان كما قرره في الكشف: «لأنّ من كذّب رسالة الرسل وحجة النبوة، فهو كاذب علىٰ الله، ومن كذَب علىٰ الله وجحد تنزيله فهو مكذِّب بما أنزل الله»[2].

وهذا المنهج - أي: إعمال القراءتين - هو الذي يرمي البحث إلىٰ تثبيته، بدلاً عن التجاذب الذي قد يوحي بالاختلاف والتنافر، الذي ينبغي أن يُنزَّه عنه كلام الله تعالىٰ.

نماذج لما اختلف بالإبدال:

ذُكر - فيما سبق - أنواع الاختلاف بالإبدال، وفيما يلي نماذج لبعض منها:

أولاً: ما أُبدل فيه حرف من أصول الكلمة: إبدال الزاي بالراء في كلمة (ننشزها).

في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ﴾ [البقرة:٢٥٩].

«قرأ ابن عامر والكوفيون، بالزاي. وقرأ الباقون بالراء المهملة»[3].

معنىٰ (نُنشِزُها) - بالزاي: «كيف نرفعها من أماكنها من الأرض فنردّها إلىٰ أماكنها من الجسم»، ومعنىٰ (نُنشِرُها) بالراء: «نحييها»[4].

---

(١) انظر: الكشف، (١/ ٢٢٩).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) النشر، (٢/ ٢٣١).

(٤) جامع البيان، الطبري، (٤/ ٦١٦).

احتجّ من اختار قراءة الزاي بأنّ وصف العظام بها أولىٰ؛ لأنّها بمعنىٰ الجمع، والعظام إنما توصف بتأليفها وجمع بعضها إلىٰ بعض، وهي لا توصف بالحياة، وإنّما يوصف بالحياة صاحبها، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ ثُم نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ ﴾ دلّ علىٰ أنها قبل أن يكسوها اللحم غير أحياء؛ لأنّ العظم لا يكون حيًا وليس عليه لحم[1].

والقول بأنّ العظام لا توصف بالحياة، وصفه السمين الحلبي بأنّه لا شيء، واستدلّ له بقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ﴾ [يس: ٧٨][2].

وأقول: وهو لا يستند إلىٰ دليل؛ بل هو مخالف لواقع الحال، فالعظم البالي غير العظام المركّبة في أجسامنا التي تنمو وتتغذىٰ بالطعام، بل إنّ هناك أطعمة خاصّة يُوصىٰ بتناولها لمن كانت عنده هشاشة في العظام، فلولا وجود الحياة فيها لما نمت.

واحتجّوا لقراءة الراء بأنّ الرجل لم يكن شَكّ في رفع العظام، وإنمّا شكّ في الإحياء فأراه الله قدرته علىٰ ذلك في نفسه، فأماته مائة عام ثم أحياه.

قال الإمام الطبري: «والقول في ذلك عندي أنّ معنىٰ الإنشار، ومعنىٰ الإنشاز متقاربان، لأنّ معنىٰ الإنشاز: التركيب والإثبات وردّ العظام من العظام وإعادتُها؛ لا شكّ أنه ردّها إلىٰ أماكنها ومواضعها من الجسد بعد مفارقتها إياها؛ فهما – وإن اختلفا في اللفظ – فمتقاربا المعنىٰ، وقد جاءت بالقراءة بهما الأمّة مجيئًا يقطع العذر ويوجب الحجة، فبأيّهما قرأ القارىء فمصيب لانقياد معنييهما، ولا حجة توجب لإحداهما من القضاء بالصواب علىٰ الأخرىٰ»[3].

وهذا الذي قرّره الإمام الطبري – هنا – هو المنهج يدعو إليه البحث، إلّا أنّه ﷺ يكثر من

---

(١) انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، (ص١٤٤)، والكشف، (١/ ٣١٠).

(٢) الدر المصون (٢/ ٥٦٨).

(٣) جامع البيان، (٣/ ٤٤).

الترجيح في مواضع أخرىٰ؛ لأنّ القراءات في زمنه كانت في طور التمحيص، قبل أن تُجمع الأمة علىٰ القراءات العشر المتواترة، وقد سبقت الإشارة لذلك.

ولابن عطية رأيٌ في ارتفاع العظام؛ إذ يرىٰ أنها ترتفع قليلاً قليلاً، واستدلّ بقول العرب: نشز ناب البعير[1]، ويؤخذ منه: أنّه شاهد العظام تنمو كما ينبت النبات، وكما تنبت سنّ الطفل، شيئًا فشيئًا، وهذا ملحظ بديع منه ﷺ؛ ومنه نستلهم منه الجمع بين المعنيين، وبه تظهر **ثمرة اختلاف القراءتين**؛ لأنّه بهذا يشاهد ارتفاعها حالة النمو، وهو ارتفاعٌ فيه حياة: فالارتفاع دلّت عليه قراءة الزاي، ونموها دلّ علىٰ الحياة فيها، وهو ما أشارت إليه قراءة الراء.

وهذا من شواهد الإعجاز في القرآن؛ إذ إنّ تغيير حرف واحد بآخر، أفاد معنىٰ مراداً لله تعالىٰ، وهو غاية الإيجاز.

ثانيًا: ما أُبدل فيه حرف الغيبة أو الخطاب أو التكلم بغيره: (علمتُ – علمتَ) [الإسراء ١٠٢].

في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

قرأها الكسائي (علمتُ) بضم التاء، وقرأها الباقون (علمتَ) بفتح التاء[2].

قراءة الضمّ تدل علىٰ أن موسىٰ عليه السلام هو الذي أخبر عن نفسه بصحة ذلك عنده، وقراءة الفتح تدل علىٰ أن فرعون ومن معه قد علموا صحة ما أتاهم به موسىٰ عليه السلام ولكنهم جحدوا معاندة وتجبراً[3].

---

(١) انظر: المحرّر الوجيز (٢/ ٤٧).

(٢) انظر: النشر، (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: الكشف، (٢/ ٥٢).

أمّا قراءة الضمّ فأوردوا عليها: كيف يصح الاحتجاج علىٰ فرعون بعلم موسىٰ، «وعلمُه لا يكون حجة علىٰ فرعون، إنمّا يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسىٰ حجة عليه»؟.

وأجابوا عنه: «أنّه لما قيل له: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، كان ذلك قدحًا في علمه؛ لأنّ المجنون لا يعلم، فكأنّه نفىٰ ذلك ودفع عن نفسه، فقال: لقد علمتُ صحة ما أتيتُ به علمًا صحيحًا كعلم العقلاء، فصار الحجة عليه من هذا الوجه»(١).

وقد يُستدل علىٰ اتهام فرعون لموسىٰ بالجنون بقوله له في الآية التي قبلها: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرۡعَوۡنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسۡحُورًا﴾ [الإسراء:١٠١]، حيث إن من معاني (مسحوراً): «سحرت فخولط عقلك(٢)»، أو كما ذكره الطبري وجعله معنىٰ لازمًا لمن قرأ بضم التاء: «إنّي لأظنّك قد سُحرتَ، فترىٰ أنّك تتكلم بصواب، وليس بصواب»، إلا أنّه ﷺ استنكر هذه القراءة، فقال: «وهذا وجه من التأويل، غير أنّ القراءة التي عليها قرّاء الأمصار خلافها، وغير جائز عندنا خلاف الحجّة فيما جاءت به من القراءة مجمعة عليه»(٣).

وأقول: المنهج الذي يسير عليه هذا البحث، أنّه إذا صحت القراءتان معنىٰ، وتواترتا قراءةً، فلا وجه لردّ إحداهما؛ فالمعنيان مكمّلان لبعضهما: فموسىٰ عليه السلام تكرّر منه مخاطبة فرعون، كعادة الرسل في تكرار الدعوة إلىٰ الله: فمرةً احتجّ علىٰ فرعون بعلم نفسه بما يقول، نفيًا لتهمته له بالجنون، ومرةً احتجّ عليه بمعرفة فرعون للحقّ رغم علمه به وجحده ذلك عناداً وكفراً؛ لظهور دلائل الحقّ التي جاء بها موسىٰ عليه السلام، وهكذا يكون لكل قراءة مذاقها وطعمها، وبهذا

(١) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، (٥/ ١٢٣)، وانظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، (ص٤١١).

(٢) الكشاف، (٢/ ٤٦٨).

(٣) جامع البيان، الطبري، (١٥/ ١٠٦).

تظهر **ثمرة اختلاف القراءتين**؛ بل ويظهر به إعجاز القرآن؛ لأنّ إبدال حركة واحدة بأخرىٰ أغنىٰ عن نزول آية بهذا المعنىٰ المراد.

ولا بدّ من التنبيه هنا: إلىٰ أنّ توجيه كل قراءة بمعزل عن الأخرىٰ، قد لا يزيل الإشكال؛ ففي هذه الآية خبرٌ من الله بقولٍ لموسىٰ ﷺ: فهل قال: علمتُ أم علمتَ؟ ولا يزول الإشكال إلّا إذا قيل: إنهما في حالين منفصلين؛ لأنّ من عادة الرسل تكرار الدعوة، وبهذا يجب أن يسير منهج التوفيق بين معاني القراءات.

ثالثًا: ما أُبدل فيه حرف التذكير بحرف التأنيث (ممّا ليس من قبيل اختلاف اللغات): (ليحصنكم – لتُحصنكم – لنُحصنكم).

في قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ [الأنبياء ٨٠].

«قرأ أبو جعفر وابن عامر وحفص بالتاء – علىٰ التأنيث –، ورواه أبو بكر ورويس بالنون، وقرأ الباقون بالياء علىٰ التذكير»[1].

قراءة التاء محتملة لوجهين: إما أن يكون أراد الدِّرع، وهي تُؤنّث وتُذكّر، أو أراد الصنعة.

وقراءة الياء محتملة لأربعة أوجه:

الأول: أنّه مردود علىٰ لفظ اللبوس، ولفظه مذكر؛ لأنّه بمعنىٰ اللباس.

الثاني: أنّه مردود إلىٰ الله تعالىٰ، أي: ليحصنكم الله؛ لتقدّم ذكره في (وعلّمناه)، وفيه خروج من الإخبار إلىٰ الغيبة.

الثالث: أنّه داود ﷺ وقد تقدّم ذكره، فحسن الإخبار عنه.

الرابع: أنّه مردود إلىٰ التعليم، أي: ليحصنكم التعليم، وقد دلّ عليه (علّمناه).

---

(١) النشر، (٢/ ٣٢٤).

ومن قرأ بالنون: أراد الله ﷻ يخبر عن نفسه، ردّه على (علّمناه)؛ لقربه منه[1].

والمنهج الذي يدعو إليه البحث، وبه تظهر **ثمرة الاختلاف بين القراءات**: أنّ هذه المعاني كلّها مرادة لله تعالى: فقراءة النون دلّت على أنّ الله سبحانه تعالى هو الذي حصّنهم بهذه الصنعة، ومثلها قراءة الياء في بعض معانيها؛ إلا أنّ الالتفات فيها من النون إلى الياء أضاف لها لمسة بيانية.

وقراءة التاء دلّت على الوسائل التي حصّنهم الله بها، وهي: إما الدِّرع، أو صنعتها.

وقراءة الياء زادت عليها، وقد تمكنت فيها جميع الوجوه.

فإن قيل: إنّ قراءة الياء استوعبت المعاني كلّها، فهلا اكتُفي بها عن القراءتين الأخريين؟

فالجواب: أنّ الياء محتملة لكل المعاني وليست قاطعة على واحدة منها، وهي قد لا تظهر إلا بتدبّر وتأمّل، فجاءت قراءتا النون والتاء؛ ليُنبِّها إلى تلك الوجوه، التي ينبغي ألا نغفل عنها، والله أعلم.

رابعًا: ما أُبدلت فيه حركة الإعراب بغيرها: (ربِّنا – ربَّنا) [الأنعام].

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣].

«اختلفوا في ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا ﴾: قرأ حمزة والكسائي وخلف بنصب الباء، وقرأ الباقون بالخفض»[2].

قراءة النصب «على النداء المضاف، وفصَل به بين القَسَم وجوابه، وذلك حسن؛ لأنّ فيه معنى الخضوع والتضرّع حين لا ينفع ذلك». وقراءة الخفض «على النعت لله ﷻ، أو على البدل»[3].

---

(١) انظر: الكشف، (٢/ ١١٢)، وأكثره عند أبي علي الفارسي، الحجة، (٥/ ٢٥٨)، وانظر بعضه في: حجة القراءات، ابن زنجلة، (ص٤٦٩).

(٢) النشر، (٢/ ٢٥٧).

(٣) الكشف، (١/ ٤٢٧).

وحجّتُهم لقراءة النصب: «أنّ الآية ابتُدئت بمخاطبة الله إياهم؛ إذ قال للذين أشركوا: (أين شركاؤكم)، فجرىٰ جوابهم إياه علىٰ نحو سؤاله؛ لمخاطبتهم إياه، فقالوا: (واللهِ ربَّنا) بمعنىٰ: والله يا ربنا ما كنا مشركين؛ فأجابوه مخاطِبين له كما سألهم مخاطَبين».

واحتجوا لقراءة الخفض «أنك إذا قلت: أحلف بالله ربي، كان أحسن من أن تقول: أحلف بالله يا رب»[1].

والحق الذي يراه الباحث، وبه تظهر **ثمرة اختلاف القراءتين**: أنّ المعنَيَيْن مرادان، فهؤلاء المشركون تتعدّد حالات العذاب عليهم: فمرةً يُسألون عن شركائهم، فيجيبون مخاطبين مُظهرين تذلّلهم وانكسارهم لله تعالىٰ، بصيغة النداء، وهو ما دلّت عليه قراءة النصب، ثمّ هم في حال أخرىٰ يُغلظون الأيمان منكرين إشراكهم، مثنين علىٰ الله بصفة الربوبية؛ راجين أن تخفّف عنهم هول ما هم فيه، وهذا ما دلّت عليه قراءة الخفض، والله أعلم.

خامسًا: ما أُبدلت فيه حركة البناء بغيرها: (فُتِنوا – فَتَنوا) [النحل ١١٠].

في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[النحل: ١١٠].

قرأها ابن عامر (فَتَنوا)، بفتح الفاء والتاء، وقرأها الباقون (فُتِنوا) بضم الفاء وكسر التاء[2].

قراءة ابن عامر محتملة لأحد معنَيَيْن[3]: **الأول**: أنّهم فتنوا غيرهم، وهم جماعة كانوا علىٰ الكفر، وعذّبوا غيرهم ليردّوهم عن الإسلام، ثمّ آمنوا وهاجروا. **الثاني**: أنّهم فتنوا أنفسهم بإظهار الكفر تقيةً.

---

(١) حجة القراءات، (ص٢٤٤).

(٢) انظر: النشر، (٢/ ٣٠٥).

(٣) الكشف، (٢/ ٤١).

ووجه قراءة الجمهور: أنّهم جماعة من المسلمين عُذبوا في الله، وحُملوا علىٰ الارتداد عن دينهم، إلا أنّ قلوبهم مطمئنة علىٰ الإيمان.

وثمرة الاختلاف بين القراءتين: أنّ غفران الله ورحمتَه قد عمّا فريقين من الناس:

الأوّل: الذين عُذبوا وأُكرهوا علىٰ الكفر، وهو ما دلّت عليه قراءة الجمهور (فُتِنوا).

الثاني: الذين عذَّبوا غيرهم وأكرهوهم علىٰ الكفر، وهم الذين كانوا علىٰ الكفر، ثم آمنوا وهاجروا، وهذا ما دلّت عليه قراءة ابن عامر (فَتَنوا).

وهذا من شواهد الإعجاز؛ حيث إنّ هذين المعنيين - الذين أرادهما الله تعالىٰ - قد استُفيدا بإبدال حركتي الضم والكسر بالفتحتين في كلمة (فتنوا) وحدها، دون الحاجة إلىٰ نزول آية أخرىٰ، وهذا غاية الإيجاز.

نموذج لما اختلفت صيغته:

ذُكر قريبًا أن ما اختلفت قراءته باختلاف صيغته أنواع: منها ما أُبدلت فيه صيغة الماضي بالأمر أو المضارع أو بالاسم، وفيما يلي نموذجان لنوعين منها[1]: مثال ما أُبدلت فيه صيغة الماضي بالاسم: ﴿ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١].

«قرأ يعقوب: «وأتْباعُكَ»: بقطع الهمزة، وإسكان التاء مخففةً، وضم العين وألف قبلها، علىٰ الجمع، وقرأ الباقون: بوصل الهمزة، وتشديد التاء مفتوحة، وفتح العين من غير ألف»[2].

---

(١) للمزيد، انظر البحث الذي أفردته لذلك: اختلاف القراءات من صيغة الماضي إلىٰ غيرها: حكمتُه ودلالتُه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٥ (١)، (ص١١٩ - ١٦٥).

(٢) النشر، (٢/ ٣٣٥).

أي: «واتَّبَعَكَ»، علىٰ قراءة الفعل الماضي: فالواو للحال، أي: وقد اتّبعك الأرذلون، «أي: كيف نؤمن وقد اتبعك أراذلنا، فنتساوىٰ معهم في اتِّباعك؟»[1]. وعلىٰ قراءة «أتباعُك»: هي: «جمع «تابع»، كـ«شاهد وأشهاد»، أو جمع «تَبَع»، كـ«بَطَل وأبطال»، والواو للحال»[2]. «وهي - في العربية - جيدة قوية؛ لأنّ واو الحال تصحب الأسماء أكثر في العربية؛ لأنّك تقول: جئتك وأصحابك الزيدون، ويجوز: وصَحِبَك الزيدون، والأكثر: جئتك وقد صحبك الزيدون»[3]. «وتحتمل هذه القراءة ضربين من القول مختلفي الطريق، إلا أنّهما متفقا المعنىٰ» - هكذا يقول صاحب المحتسب - «**أحدهما**: أن يكون أراد: أنؤمن بك وإنما أتباعك الأرذلون؟ فأتباعك: مرفوع بالابتداء، والأرذلون: خبر، **والآخر**: أن يكون «وأتباعك» معطوفاً علىٰ الضمير في «نؤمن»، أي: أنؤمن لك: نحن وأتباعك الأرذلون؟ والأرذلون - إذاً - وصفٌ للأتباع، وجاز العطف علىٰ الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد؛ لِما وقع هناك من الفصل، وهو قوله: «لك»، فصار طول الكلام به كالعوض من توكيد الضمير بقوله: نحن». قال: «والمعنىٰ من بعدُ: أنؤمن لك نحن - وأتباعك الأرذلون - فنُعد منهم؟ وهذا هو معنىٰ القول الآخر: أنؤمن لك وإنّما أتباعك الأرذلون؛ فنساويهم في أن نكون مثلهم؟»[4]. ومرادهم بالأرذلين: صغار الناس وضعفاؤهم، وقيل: الحاكة، والحجامة، والأساكفة، أي: أصحاب الصنائع الخسيسة[5].

وبهذا يُعلم: أنّ قراءة الفعل الماضي بيّنت: أنّ هؤلاء المشركين استنكفوا عن اتباع نوح

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، (٧/ ٣١).

(٢) الكشاف، (٣/ ١٢٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، (٤/ ٩٥).

(٤) المحتسب، أبو الفتح عثمان بن جني، (٢/ ١٣١).

(٥) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، (٦/ ٤٩٥).

ﷺ؛ لأنّهم رأوا أنّ الضعفاء وأصحاب الصنائع الخسيسة «كانوا من أتباعه، أو كانوا أكثر أتباعه»، وعلىٰ قراءة يعقوب: رأوا: «أنّهم أتباعه، لا غيرهم؛ فالصيغة صيغة قصر»[1]. وهذا كلّه دليل علىٰ سقم عقولهم، وضعف حجتهم، «فكان مثال المستكبرين مثال شخص: كان آخَرُ دونه بدرجة، فأصبح فوقه بدرجة، فأنف من أن يرتقي إلىٰ درجته لئلّا يساويه، ورضي لنفسه أن يكون دونه، فما أسخف عقله، وما أكثر جهله»[2].

وثمرة اختلاف القراءتين: أنّ هؤلاء القوم؛ لاستكبارهم وأَنَفتهم، يعتذرون عن اتِّباع رسولهم، محتجين بطريقين:

الأول: أنّ الضعفاء وصغار الناس من أتباعه أو هم أكثر أتباعه، كأنهم يريدون منه أن يطردهم، حتىٰ يتّبعوه: هذا مفاد قراءة الفعل الماضي.

والثاني: يزعمون أنّه لم يتّبعه إلا أراذل الناس، أي: لم يتبعه أحد من الوجهاء، ويستنتجون من ذلك: أنّه لو كان علىٰ حق لاتّبعه رؤساء القوم، لا ضعفاؤهم، وهذا مفاد القصر في قراءة يعقوب.

نموذج لما أبدلت فيه صيغة الماضي بالأمر: (قال – قُل):

في قوله تعالىٰ: ﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

قرأ حفص بصيغة الفعل الماضي علىٰ الخبر، أي: قال. وقرأ غيره بصيغة الأمر، أي: قُلْ[3].

معنىٰ: ﴿ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ ﴾: «افصل بيني وبين من كذبني من مشركي قومي وكفر بك وعبد

(١) انظر: التحرير والتنوير، (١٩/ ١٦٠).

(٢) نظم الدرر، البقاعي، (١٤/ ٦٣).

(٣) انظر: النشر، (٢/ ٣٢٥).

غيرك، بإحلال عذابك ونقمتك عليهم». وقيل: معناه: «رب احكم بحكمك الحق، ثم حذف الحكم - الذي (الحق) نعتٌ له - وأقيم الحق مقامه»[1]. «والدعاء بهذا - هنا - فيه توعد، أي: إنّ الحق هو نصرتي عليكم، وأمرُ الله له - بهذا الدعاء - دليل علىٰ الإجابة، والعِدة بها»[2]. «وقد استجيب دعاؤه ﷺ حيث عذبوا ببدر أيّ تعذيب»[3].

وهنا معنىٰ لطيف - كما يبدو لي - به **تظهر ثمرة اختلاف القراءتين**: فالنبي ﷺ رغم عناد قومه، واستعجالهم نزول العذاب - لم يستعجل الدعاء عليهم؛ شفقةً عليهم ورحمةً بهم، حتىٰ أتاه الأمر من الله تعالىٰ، فامتثل أمر ربه ودعا عليهم، حيث علم: أنّهم قد حلّت عليهم النقمة، فيكون الخير - حينئذ - فيما اختاره الله باستئصالهم؛ لمصلحة الدعوة إلىٰ الحق، والله أعلم.

نموذج لما اختلف بالتقديم والتأخير: (فيَقتُلون ويُقْتَلون - فيُقتَلون ويَقتُلون).

في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١١١].

قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم الفعل المبنىٰ للمجهول علىٰ المسمىٰ للفاعل، هكذا: (فيُقتَلون ويَقْتُلون)، وقرأ الباقون بتقديم الفعل مسمىٰ الفاعل علىٰ المبني للمجهول، هكذا: (فيَقتُلون ويُقتَلون)[4].

---

(١) جامع البيان، الطبري، (١٦/ ٤٤٥).

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية، (٦/ ٢٠٩).

(٣) إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، (٦/ ٩).

(٤) انظر: النشر، (٢/ ٢٤٦).

وجّهوا قراءة تقديم (يَقتُلون): بأنّ التقديم لمن له المعنىٰ في التقديم، وهو الفاعل؛ إذ الواو لا تفيد ترتيبًا؛ «لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال، فالمقتول متأخّر عن القتال، إنّما يحدث له القتل بعد القتال، فهو أولىٰ أن يكون متأخراً»[1].

وقيل إنّ تقديم المفعول أمدح لهم؛ «لأنّهم يَقتُلون بعد أن يُقتل منهم»[2].

وأقول: توفيقًا بين المعنيين، وبه تنكشف **ثمرة اختلاف القراءتين**: أنّ كل قراءة أفادت معنىٰ لطيفًا يُدرك بقليل من التدبّر؛ فالله - تبارك اسمه - يمدح المجاهدين في حالتين:

الأولىٰ: هي مبادأتهم بالقتال وقتلهم لعدوهم، وهذا ما أفادته قراءة تقديم الفاعل.

والأخرىٰ: هي صبرهم علىٰ القتال بعد أن يُقتل منهم، وهو ما أفادته قراءة تقديم المفعول، وهكذا ندرك أنّ لكل قراءة معنىٰ لطيفًا لمن يتذوقه.

***

المبحث الخامس

ضوابط مقترحة لمنهج التوفيق بين معاني القراءات المتواترة

ظهر - ممّا سبق - فائدة منهج التوفيق بين معاني القراءات، وهو منهج يحبّذه ويدعو إليه الباحثون المحدَثون؛ لما له من فوائد عظيمة.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بدّ من أن يسترشد الموجّهون بضوابط تنير لهم الطريق؛ حتىٰ لا تزلّ فيه الأقدام؛ لأنّ الأمر يتعلّق بكتاب الله تعالىٰ.

والحقّ: أنّي لم أجد سَلَفًا أستعين به أو مرجعًا أرجع إليه يذكر شيئًا عن هذه الضوابط؛

---

(١) الكشف، (١/ ٣٧٣).

(٢) نسبه ابن زنجلة لأحمد بن يحيىٰ. انظر: حجة القراءات (٣٢٥).

إلا أنّه يمكن الاسترشاد بما ذكروا من شروطٍ للمفسّر وأنواع العلوم التي ينبغي أن يستكملها: كاللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وعلم التوحيد، ومعرفة أسباب النزول، والقصص والناسخ والمنسوخ، والأحاديث المبيّنة للمجمل، وعلم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالىٰ لمن عمل بما علم، ولا يناله من في قلبه بدعة أو كِبْر أو حب دنيا أو ميل إلىٰ المعاصي، وهذا كله إنّما يراد لتحقيق أعلىٰ مراتب التفسير(١).

وأرىٰ: أنّ منهج التوفيق بين معاني القراءات يمكن أن يدخل من طرفٍ في التفسير بالرأي الجائز؛ فيُشترط له ما يُشترط للتفسير بالرأي: من ضرورة الاسترشاد بما نُقل عن رسول الله ﷺ، ومعرفةٍ بقوانين اللغة، وخبرة بأساليبها، مع الاطّلاع بقانون الشريعة، حتىٰ لا يخرج تأويله عن المعروف من تشريعها(٢). وأضاف بعضهم: عدم التكلف أو الشطط في الفهم، والحذر من السير مع الهوىٰ، ومِن جَعْل المذهب الفاسد أصلاً(٣).

وعليه: سأذكر ما يلوح لي من ضوابط لمن أراد أن يسلك منهج الجمع بين المعنيين؛ استنتاجاً مّما سبق، واجتهاداً في بعضها، وأدعو الباحثين للنظر فيها وتقويمها، وإضافة ما يرونه مناسباً:

١- أن يكون الباحث ذا علم بالقراءات روايةً ودرايةً: حتىٰ يستطيع أن يميّز بين المتواتر والشاذ، وليتمكّن من الموازنة بين مختلف القراءات.

٢- أن يكون ذا اطّلاع واسع بعلوم العربية؛ لأنّه بدون ذلك، سوف لن يتمكّن من فهم

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، (٢/ ٥١). وأوصلها السيوطي إلىٰ خمسة عشر علماً. انظر: الإتقان في علوم القرآن (٧٧١).

(٢) مناهل العرفان، (٢/ ٥٠).

(٣) التيسير في أصول التفسير، د. عماد علي عبد السميع حسين، (ص١١٠).

عبارات السابقين، والعربية - بكل فروعها - أساسٌ في هذا العلم.

٣- أن يتجنب التكلف والخروج عن المألوف، أي: ألاّ يحمله محاولة الجمع بين معنىٰ القراءتين علىٰ التكلّف، وليٍّ عنق النصوص؛ فإن لم يُمكنه ذلك، فليقل: الله أعلم، كما هي عادة السابقين وأكابر الأئمة.

٤- ألاّ يقدم علىٰ التأويل دون أن ينظر فيما سبق من الدراسات وتراث السلف؛ فإنّ فيه الخير والبركة، فإن بدا له فيه تناقض أو تنافر، فعليه أن يجتهد في إزالة التنافر عنه، وأن يلتزم الأدب والوقار وهو يناقش آراءهم؛ فإنّهم كانوا أكثر علماً وورعاً، فلا ينبغي أن يُظنّ بهم إلا الخير.

٥- ألا يخرج عن إجماع الأمة في شيء.

٦- ألا يخالف معنىٰ صريحاً من معاني القرآن مما لا خلاف فيه.

٧- ألا يخالف حديثاً صحيحاً إن لم يكن له معارض من مثله.

٨- ألاّ يوجّه القراءة بمعزل عن نظريتها، بل لا بدّ أن ينظر إليهما معاً حتىٰ لا يبدو في توجيهه تناقض، خاصةً حين تشير القراءتان إلىٰ زمانين أو حالين منفصلين، وقد عالج البحث نظائر لهذا.

٩- أن يخلص النية لله تعالىٰ ويتجرد من شهوات النفس الظاهرة والباطنة.

***

خاتمة البحث

نتائج البحث:

- تبيّن من البحث والنماذج المختارة، أن تدبّر المعاني المختلفة للقراءات يثري المعاني دون أن يكون بينها تنافر أو تقاطع، بل هي تتناغم في نظم بديع يدلّ علىٰ عظمة هذا الكتاب الكريم.

– ترجيح بعض القراءات المتواترة علىٰ بعض – عند السابقين – من قبيل الاختيار في غالبه.

– علماؤنا السابقون – قبل الإجماع علىٰ ما تواتر من القراءات – معذورون، بل مأجورون عند ترجيحهم، أو حتىٰ إنكارهم لبعض ما ظهر لنا تواتره؛ لأنهم إنمّا فعلوا ذلك بقصد التمحيص حتىٰ لا يدخل في كتاب الله ما ليس منه.

– بعد الإجماع علىٰ متواتر القراءات، لا ينبغي الترجيح ولا الإنكار، وإنمّا يجب النظر في ثمرة اختلاف القراءتين بمنهج التوفيق بين معاني القراءات.

– محاولة استكشاف معاني القراءات قد يفيد معاني لطيفة، غابت عن الأنظار بسبب اتباع أسلوب الترجيح والتوهين.

– اختلاف معاني القراءات بمثابة تعدّد الآيات، وهو من دلائل الإعجاز، وهو الإعجاز في الإيجاز.

– علىٰ القائم بمنهج التوافق أن ينضبط بضوابط معينة – علىٰ ما يراه الباحث – اجتهاداً منه: من علمٍ بالقراءات والعربية، وتجرّد من شهوات النفس، مع تجنّب التكلّف والخروج عن المألوف أو إجماع الأمّة أو صحيح السنّة وصريح القرآن، مع الاستفادة من تراث السابقين والتزام الأدب معهم.

ويوصي البحث بالآتي:

– أن يُعاد النظر في توجيه القراءات باتباع منهج التوافق، وأن توضع له الضوابط المناسبة.

– أن تتولّىٰ المؤسسات العلمية والجامعات المتخصصة تشكيل اللجان العلمية من العلماء من ذوي الاختصاص؛ لصياغة مناهج جديدة في توجيه القراءات والاحتجاج بها ولها.

– أن يُنشأ موقع إلكتروني خاص بالقراءات تتولّاه مؤسسة علميّة: تشرف عليه، ويُعرض فيه ما يتوصّل إليه العلماء من معانٍ في قراءات القرآن.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق محمود جادو، د.ط، المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم، ١٤١٣هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، اعتنىٰ به وعلّق عليه: مصطفىٰ شيخ مصطفىٰ، وخرّج أحاديثه وحكم عليها، شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٩هـ - ٢٠٠٨م.
- اختلاف القراءات بين الحذف والإثبات في ستة من حروف المعاني، بلال، د. الجَيْلي علي أحمد، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، الكويت، العدد ٧٣- السنة ٢٢، جمادىٰ الأولىٰ ١٤٢٩هـ يونيو ٢٠٠٨م، ص٧٧ – ١٥٩.
- اختلاف القراءات من صيغة الماضي إلىٰ غيرها: حكمتُه ودلالتُه، بلال، د. الجَيْلي علي أحمد، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ٥، العدد١، صفر ١٤٢٩هـ/ فبراير ٢٠٠٨م، ص١١٩ - ١٦٥.
- إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، ط٤، بيروت: لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط٣، د.م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- البحر المحيط، أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان، ط٢، بيروت، لبنان، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- التحرير والتنوير في التفسير، ابن عاشور محمد الطاهر، د.ط، الجماهيرية العربية الليبية، الدار التونسية للنشر، د.ت.
- تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، محمد الرازي فخر الدين بن العلاّمة ضياء الدين عمر (ت٦٠٤هـ)، ط١، لبنان، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- التفضيل بين القراءات المتواترة، الملحم، د. شادي بن أحمد، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (المجلد ٣٥، العدد ١)، قطر، جامعة قطر، ربيع ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م، ص٢٠٣ - ٢٤٤.
- التيسير في أصول التفسير، د. عماد علي عبد السميع حسين، د.ط، اسكندرية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، د.ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، القاهرة، دار هجر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع البيان في القراءات السبع، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، مجموعة رسائل جامعية، تدقيق وتهيئة مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، الشارقة، جامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- حجة القراءات، ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (٢٨٨-٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دمشق، بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، الشاطبي، القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرُّعيني الأندلسي (ت٥٩٠هـ)، ضبطه وصحّحه وراجعه: محمد تميم الزعبي، ط٣، المدينة المنوّرة، مكتبة دار الهدى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أحمد بن يوسف، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، د.ط، دمشق، دار القلم، د.ت.
- دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، موريس بوكاي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م.

Maurice Bucaille,The Bible, the Quran, and Science, translated from the French by Alastair D. Pannel and the author, 1978, North American Trust Publication

- سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، راجعه محمد محي الدين عبدالمجيد، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، الترمذي، أبو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة، حققه كمال يوسف الحوت، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- سنن النسائي بشرح السيوطي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، د.ط، القاهرة، دار الحديث، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.
- شرح طيّبة النشر في القراءات العشر، النُّويري، أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي، تقديم وتحقيق: د. مجدي محمد سرور، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- صحيح البخاري (الجامع المُسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيّامه)، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (ت٢٥٦هـ)، مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط١، د.م: دار التأصيل، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- عارضة الأحوذي بشرح الترمذي، أبو بكر بن العربي المالكي، د.ط، بيروت، دار القلم للجميع، ومكتبة المعارف، د.ت.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، تحقيق أحمد محمود عبد السميع، د.ط، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
- القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والردّ عليه (من أول القرآن إلىٰ آخر سورة التوبة)، محمد عارف عثمان موسىٰ الهدري، ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا، قسم التفسير، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، ط الأخيرة، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (٣٥٥ – ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، ط٥، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الأفريقي المصري، ط٢، بيروت، دار صادر، د.ت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر، ط٣، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- المحتسبُ في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، د.ط، القاهرة، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد، ومحمد الشافعي صادق، ط٢، لبنان، بيروت: مطبوعات الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر: دار الخير، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المسند، أحمد بن حنبل، شرح وفهارس أحمد محمد شاكر، د.ط، مصر، دار المعارف، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.
- معالم التنزيل في التفسير والتأويل، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء، د.ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد، تحقيق ودراسة: عيد مصطفىٰ، وعوض بن حمد القوزي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السّري (ت ٣١١هـ علىٰ المشهور)، شرح وتحقيق عبد الجليل عبدُه، ط١، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- المعجم الكبير، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٠هـ.

- المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، إعداد: د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، ط١، الرياض، مؤسسة سطور المعرفة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، د.ط، د.م: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط٤، بيروت، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، د.ط، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، د.ط، د.م: دار الفكر، د.ت.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، ط٢، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

***

Bibliography

- Abu ‘Amr Othman Ibn Saeed Al Dani, "Jami? Al Bayan Fi Al Qira’at Al Sab?a", (1st Eddition, Sharjah: Jami?at Al Shariqah, Kuliyat Al Shari’a wa Al Dirasat Al Islamia, 1428h / 2007M).
- Abu Abdulrahman Ahmad Ibn Shu?aib Al Nisa’ey, "Sunnan Al Nisa’ey Bi Sharh Al Suyoti", (Cairo: Dar Al Hadith: 1407H / 1978M).
- Abu Al Fath Othman Ibn Jinni, "Al Muhtasib Fi Tabyeen Wujuh Shawath Al Qira’at wa Al Eidah Anha", Investigated by: Ali Al Najdi Nasif, Dr. Abdulfattah Ismail Shilbi. (Cairo: Al Majlis Al Ala Li Al Shu’un Al Islamia, Lajnat Ehya’a Al Turath Al Islami, 1389H / 1969M).
- Abu Al Hussain Ahmad Ibn Faris Ibn Zakariya, "Mu?jam Maqayees Al Lughah", Investigated by: Abdulsalam Muhammad Harun. (Dar Al Fikr Li Al Tiba’ah wa Al Nashr, 1399H / 1979M).
- Abu Al Sa’uud, Muhammad Ibn Muhammad Al Emady, "Tafsir Abi Al Su?ud: Ershad Al ?aql Al Saleem Ela Mazaya Al Kitab Al Kareem", (4th Eddition, Beirut: Dar Ehya’a Al Turath Al Arabi, 1414H / 1994M).
- Abu Ali Al Farisi, Al Hasan Ibn Abd Al Ghaffar. "Al Hujjah Li Al Qurra’a Al Sab?a A’Immat Al Amsar Bi Al Hajaz Wa Al Iraq Wa Al Sham Al Latheen Thakarahum Abu Bakr Ibn Mujahid". Investigated by: Badr Al Din Qahwaji, Bashir Huwaijati, (1st Edition, Damascus, Beirut: Dar Al Ma’mun Li Al Turath, 1404 H / 1984 M).
- Abu Bakr Ibn Al Arabi Al Maliki, "?aridat Al Ahwathi Bi Sharh Al Termithi", (Beirut: Dar Al Qalam).
- Abu Dawud, Sulaiman Ibn Al Ash’ath Al Sajistani Al Azdi, "Sunnan Abi Dawud", Reviewed by: Muhammad Muhyi Al Deen Abd Almajeed. (Beirut: Dar Ehya’a Al Turath Al Arabi).
- Abu Hayan, Atheer Al Deen Abu Abdullah Muhammad Ibn Yusuf Ibn Ali Yusuf Ibn Hayan, "Al Bahr Al Muheet", (2nd Eddition,Beirut: Mu’assasat Al Tarikh Al Arabi, Dar Ehya’a Al Turath Al Arabi, 1411H / 1990M).
- Abu Ja’far Al Nuhhas Ahmad Ibn Muhammad Ibn Isma’il, "E?rab Al Qur’an". Investigated by: Dr. Zuhair Ghazi Zahid. (3rd Eddition, A’alam Al Kutub, Maktabat Al Nahda Al Arabiya, 1409H / 1988M).
- Abu Mansur Al Azhari, Muhammad Ibn Ahmed, "Ma?ani Al Qira’at", Investigated and studied by: Eid Mustafa, Awad Ibn Hamad Al Qawzi, (Cairo: Dar Al Ma’arif, 1991M).
- Abu Shama, Abd al-rahman Bin Ismail Bin Ibrahim, "Ibraz Al Ma?ani Min Hirz Al Amani Fi Al Qira’at Al Sab?a Li Al Imam Al Shatibi". Investigated by: Mahmud Bin Abd AlKhaliq Mahmum Jado, (Al Madina Al Munawara: Al Jami’a Al Islamia, 1413 H).
- Ahmad Ibn Hanbal, "Al Musnad", Indexed and explained by: Ahmad Muhammad Shakir. (Egypt: Dar Al Ma’arif, 1377H / 1958M).
- Al Baghawi, Abu Muhammad Al Hussain Ibn Mas’ud Al Fara’a. (Beirut: Dar Al Fikr Li Al Tiba’a wa Al Nashr, 1405 H / 1985M).

- Al Bukhari, Abu Abdullah Muhammad Ibn Ismail Ibn Ibrahim Ibn Al Mughira, "Sahih Al Bukhari": (1st Edition, Markaz Al Buhuth wa Teqniyat Al Ma'lumat, Dar Al Ta'seel, 1433H / 2012M).
- Al Buqa'i, Burhan Al Din Abu Al Hasan Ibrahim Ibn Umar, "Nuthum Al Durar Fi Tanasub Al Aayat Wa Al Suwar", (2nd Edition, Cairo: Dar Al Kitab Al Islami).
- Al Huthaimi, Noor Al Deen Ali Ibn Abi Bakr, "Mujamma? Al Zawa'id wa Manba?a Al Fawa'id" (3th Edition, Beirut: Dar Al Kitab Al Arabi, 1402H / 1982M).
- Al Mulhim, Dr. Shadi Ibn Ahmad. "Al Tafdeel Bayn Al Qira'at Al Mutawatira". (Qatar: Jami?at Qatar, Majalat Kuliyat Al Shari'a wa Al Dirasat Al Islamia,Volume 35, 1st issue, 1438H / 2017M).
- Al Nawawy, "Sahih Muslim Bi Sharh Al Nawawy", (3rd Edition,Beirut: Dar Al Fikr, 1389 H / 1978 M).
- Al Raghib Al Asfahani, "Mufradat Alfath Al Qur'an", Investigated by: Safwan Adnan Dawudi, (4th Edition, Beirut, Damascus: Dar Al Qalam, Beirut: Al Dar Al Shamiyyah, 1430 H / 2009 M).
- Al Razi, Fakhr Al Din Ibn Al 'Allamah Diya'a Al Din Ibn Umar, "Tafsir Al Fakhr Al Razi: Al Tafsir Al Kabir Wa Mafatih Al Ghayb", (1st Eddition, Beirut, Lebanon: Dar Al Fikr, 1401 H / 1981 M).
- Al Sameen Al Halabi, Ahmed Ibn Yusuf, "'Umdat Al Huffath Fi Tafsir Ashraf Al Alfath", Investigated by: Muhammad Basil 'Uyun Al Suud, (1st Edition, Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiyya, 1417 H / 1996M).
- Al Sameen Al Halabi, Ahmed Ibn Yusuf, "Al Ddur Al Masun Fi 'Ulum Al Kitab Al Maknun", Investigated by: Dr. Ahmed Muhammad Al Kharrat, Damascus: Dar Al Qalam).
- Al Shatibi, Al Qasim Ibn Fairruh Ibn Khalaf Ibn Ahmed Al Ru'ayni Al Andalusi, "Hirz Al Amani wa Wajh Al Tahani Fi Al Qira'at Al Sab?a", Investigated and reviewed by: Muhammad Tamim Al Zu'bi. (3st Eddition,Al Madina Al Munawara: Maktabat Dar Al Huda, 1417H / 1996M).
- Al Tabari, Abu Ja'far Muhammad Ibn Jarir, "Tafsir Al Tabari: Jami? Al Bayan ?an Ta'weel Aayi Al Qur'aan", Investigated by: Dr. Abdullah Ibn Abdulmuhsin Al Turki. (1st Eddition,Cairo: Markaz Al Buhuth Wa Al Dirasat Al Islamiyyah, Dar Hajr, 1422 H / 2001 M).
- Al Tabrani, Abulqasim Sulaiman Ibn Ahmad, "Al Mu?jam Al Kabir". Investigated by: Hamdi Abd Almajeed Al Salafi. (1st Edition Baghdad: Wazarat Al Awqaf, 1400H).
- Al Termithi, Abu Eisa Muhammad Ibn Eisa Ibn Surah, "Al Jami? Al Sahih: Sunnan Al Termithi", Investigated by: Kamal Yusuf Al Hut, (Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiyya).
- Al Zajjaj, Abu Is-haq Ibrahim Ibn Al Sarri, "Ma?ani Al Qur'an Wa E?rabuh". Investigated by: Dr. Abd Al Jalil Abduh Shilby. (1st Edition cario: Dar Alhadeeth, 1414 H / 1994 M).

- Al Zamakhshary, Jar Allah Abu Al Qasim Mahmud Ibn Umar Ghawamidh. "Al Kasshaf ?an Haqa'iq Al Tanzil Wa Uyun Al Aqawil Fi Wujuh Al Ta'weel".. (Last Edition, Mustafa Albabi AlHalabi, 1392 H / 1972 M).
- Ali Al Noori Al Safaqsi, "Ghaith Al Naf?a Fi Al Qira'at Al Sab?a", Investigated by: Ahmad Mahmud Abdulsamee', (Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiyya, 1425 H / 2004 M).
- Alnuwairi, Abu Al Qasim Muhammad Ibn Muhammad Ibn Muhammad Ibn Ali, "Sharh Tayyibat Al Nashr Fi Al Qira'at Al ?ashr", Introduced and Investigated by: Dr. Majdi Muhammad Suror. (1st Edition, Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiyya, 1424 H / 2003M).
- Belal, Dr. Elgaili Ali Ahmed. "Ekhtilaf Al Qira'at Bayn Al Hathf wa Al Ethbat Fi Sitta Min Huroof Al Ma?ani". (Kuwait: Majalat Al Sharia Wa Al Dirasat Al Islamia Bi Jami'at Al Kuwait, Issue 73, 1429H / 2008M, pages: 77-159).
- Belal, Dr. Elgaili Ali Ahmed. "Ekhtilaf Al Qira'at Min Seeghat Al Madi Ela Ghairiha: Hikmatuhu wa Dalalatuh". (Sharjah: Majalat Jami'at Al Shariqah Li Al 'Ulum Al Shar'iyya wa Al Qanuniyya,volume 5, 1st issue, 1429H / 2008M, pages: 119-165).
- Dr. Ahmed Mukhtar Omar, with the help of a team, "Al Mu?jam Al Mawsu?iy Li Alfath Al Qur'an Al Kareem Wa Qira'atih", (1st Edition, Al Riyadh: Mu'assasat Sutur Al Ma'rifah, 1423H / 2002M).
- Dr. Emad Ali Abdulsami' Husain, "Al Tayseer Fi Usool Al Tafsir". (Alexandria: Dar Al Iman Li Al Tiba'a wa Al Nashr).
- Ibn A'ashur, Muhammad Al Tahir, "Al Tahrir Wa Al Tanweer", (Tunis, Al Dar Al Tunisia Li Al Nashr, 1984 M).
- Ibn Al Jazry, Al Hafith Abu Al Khair Muhammad Ibn Muhammad Ibn Muhammad, "Annashr Fi Al Qira'aat Al 'Ashr", Reviewed by: Ali Mohamed al dhabba'a, (Beirut, Lebanon: Dar Al Kutub Al 'Ilmiyah).
- Ibn Atiyyah, Abu Mahammad Abd Alhaq Ibn Atiyyah Al Andalusi. "Al Muharrar Al Wajeez Fi Tafsir Al Kitab Al Aziz". (2nd Edition, Beirut, Qatar:Dar al khair, Wazarat Al Awqaf Wa Al Shu'un Al Islamiyah, 1428 H / 2007 M).
- Ibn Hajar Al Asqalani, "Fath Al Bari Sharh Sahih Al Bukhari". (Beirut: Dar Al Ma'arifah).
- Ibn Manthoor, Abu Al Fadl Jamal Al Deen Muhammad Ibn Makram, Al Afriqi Al Misri, "Lisan Al Arab", (2nd Edition,Beirut: Dar Sadir).
- Ibn Zanjalah, Abu Zar'aa Abdulrahman Ibn Muhamad Ibn Zanjalah. "Hujjat Al Qira'at", Investigated by: Saeed Al Afghani, (3rd Eddition, Beirut: Mu'assasat Al Risala, 1402H / 1982M).
- Jalal Aldeen Alsuyoti, "Al Itqan Fi 'Ulum Al Qur'an", Commentated by: Mustafa Sheikh Mustafa, (1st Eddition, Beirut: Lebanon, Mu'assasat Al Risala, 1429H / 2008M).
- Makki Ibn Abu Talib Abu Muhammad Al Qaisi, "Al Kashf ?an Wujuh Al Qira'aat Al Sab? Wa ?Ilaliha Wa Hujajiha", Investigated by: Dr. Muhy Al Din Ramadan. (5th Edition, Beiruth: Mu'assasat Al Resalah, 1404 H / 1984 M).

- Maurice Bucaille, "The Bible, the Quran, and Science", translated from the French by Alastair D. Pannel and the author, 1978, North American Trust Publication, (Cario, Dar alma'arif).
- Muhammad 'Aarif Othman Musa Al Hadri, "Al Qira'at Al Mutawatera Allati Ankaraha Ibn Jarir Al Tabari Fi Tafsirih wa Al Rad ?alayh)", (1st Edition, Al Madina Al Munawara: Al Jami'a Al Islamia, 1406 H / 1986M).
- Muhammad Abdul'atheem Al Zarqani, "Manahil Al ?irfan Fi 'Ulum Al Qur'an", (Matba'at Eisa Al Babi Al Halabi wa Shurakah).

❊ ❊ ❊